تقرير اللجنة الشعبية غير الحكومية لتقصي الحقائق والتحقيق في الأفعال الجنائية الخطيرة التي حصلت في اليمن منذ مطلع ٢٠١١م وحتى نهاية مارس ٢٠١١م.

إعداد إئتلاف مؤسسات المجتمع المدني اليمني، شركاء،
رابطة المعونة لحقوق الإنسان والهجرة

الموقع الالكتروني
www.maonah.org

تقرير اللجنة الشعبية غير الحكومية لتقصي الحقائق والتحقيق في

الأفعال الجنائية الخطيرة التي حصلت في اليمن منذ مطلع ٢٠١١ وحتي نهاية مارس ٢٠١١م

إعداد / إئتلاف مؤسسات المجتمع المدني اليمني شركاء ،
رابطة المعونة لحقوق الإنسان والهجرة

بسم الله الرحمن الرحيم

إئتلاف مؤسسات المجتمع المدني اليمني"شركاء"
رابطة المعونة لحقوق الإنسان والهجرة

تقرير اللجنة الشعبية غير الحكومية للتحقيق وتقصي الحقائق في الأفعال الجنائية الخطيرة التي حصلت في اليمن منذ مطلع ٢٠١١م وحتى نهاية ابريل ٢٠١١م.

إعداد| ائتلاف مؤسسات المجتمع المدني اليمني"شركاء"
رابطة المعونة لحقوق الإنسان والهجرة

المقـدمـة:

نظراً لأهمية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في اليمن كطرف محايد تسعى وراء الحقيقة وكشفها ،ولا قصد لها من وراء ذلك سوى خدمة العدالة والحقيقة لمن يحتاجهما أو يريدهما في المجتمع المحلي والدولي دون تمييز، ونظراً لكثرة الشائعات التي تدور حول وجود انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم جنائية وقعت في ساحات الاعتصامات والتظاهرات في اليمن منذ مطلع ٢٠١١م ،وكذا عن الأضرار التي لحقت بالأحياء المجاورة والقريبة من ساحات الاعتصامات في عموم مناطق اليمن، واستشعاراً منا بالمسئولية الوطنية والواجب الوطني الأخلاقي الذي تقوم عليه منظمات المجتمع المدني، واستشعارا بالأهداف التي تأسست عليها اللجنة ،تم تشكيل فريق عمل حقوقي للنزول ميدانيا لتقصي الحقائق في المناطق المتضررة من مجاورة ساحات الاعتصامات في صنعاء وتعز ،بهدف الوقوف علي حقيقة الوضع لما يدور هناك واطلاع الرأي العام المحلي والدولي على ذلك، حيث قام الفريق بزيارات ميدانية خلال الفترة الماضية إلى كلا من ساحات الاعتصامات الموجودة في بصنعاء ،والى ساحة الحرية في تعز ،وكذلك زيارة المناطق والأحياء المجاورة والقريبة من ساحات الاعتصامات وبهدف

الوقوف علي حقيقة الوضع لما يدور هناك ومعرفة الأضرار الحاصلة بكل شفافية وحيادية وتوضيحها للعالم .

وإنطلاقاً من إيمان اللجنة بأن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في اليمن حلقات متصلة ببعضها البعض، فإنها بهذا التقرير تدشن موقفها الرقابي على مدى صدق تقارير الحكومة اليمنية عن أوضاع اليمن ، لمعرفة مدى تنفيذ التزاماتها الدولية والمحلية بإعمال حقوق الإنسان على ارض الواقع ،كما أن هذا التقرير يفيد الحكومة اليمنية والمجتمع الدولي والمانحين الدوليين لليمن والمنظمات الحقوقية الدولية والمحلية في الوقوف على حقيقة أحداث الأزمة السياسية اليمنية القائمة منذ مطلع ٢٠١١م وحتى نهاية ابريل من هذا العام وابرز التحديات والمشاكل التي يواجهها اليمن والايجابيات المحققة ومواطن القصور؛ لتأصيل الايجابيات وتطويرها، ومعالجة التحديات والسلبيات وتلافيها في المستقبل المنظور ،في إطار الدعم الشامل لأوضاع اليمن والتزاماته الدولية.

والآن، وأكثر من أي وقت مضى، مطلوب من منظمات المجتمع المدني اليمني بكل مكوناتها لعب دور "الشريك المحايد" من أجل ضمان الالتزام بالشرعية الدستورية القائمة وتجذير مبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية والمساواة وحقوق المرأة والحكم الرشيد . وفي ظل توافر الإرادة السياسية لصنع التغيير الديمقراطي وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتطويرها ،تجد منظمات المجتمع المدني غير الحكومية اليمنية ذلك مدخلاً لتحسين وضع اليمن في جميع المجالات وبالذات في مجال الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان في إطار مبادئ

النزاهة والموضوعية والشفافية الكاملة والحوار والتعاون البناء لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ولمزيد من التعاون والشراكة تطمح منظمات المجتمع المدني غير الحكومية أن تجد في رؤيتها الموازية تقرير ظل موازي عن الأوضاع في اليمن ،وبشفافية وحيادية ومصداقية تمكنها من تقييم نشاط الحكومة اليمنية، ومن ثم تنفيذ التوصيات والمساعدات التي ترقى بحقوق الإنسان اليمني وتحقق الأمال المرجوة .

أولا : منهجية إعداد التقرير

-بتاريخ ١٥|٣|٢٠١١م صدر قرار رئيس ائتلاف مؤسسات المجتمع المدني اليمني "شركاء"، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية اليمنية ،والذي قضى بإنشاء وتشكيل اللجنة الشعبية غير الحكومية لتقصي الحقائق والتحقيق في الأفعال الجنائية الخطيرة التي حصلت في اليمن منذ مطلع ٢٠١١م وحتى نهاية ابريل ٢٠١١م وتحديد اختصاصاتها ومهامها وأهدافها، وقد باشرت هذه اللجنة مهامهما بعد تشكيلها مباشرة ،وذلك نظراً لأهمية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في اليمن كطرف محايد تسعى وراء الحقيقة وكشفها ،ولا قصد لها من وراء ذلك سوى خدمة العدالة والحقيقة لمن يحتاجهما أو يريدهما في المجتمع المحلي والدولي دون تمييز، ونظراً لكثرة الشائعات التي تدور حول وجود انتهاكات لحقوق الإنسان في ساحات الاعتصامات والتظاهرات الجماهيرية وفي الأحياء المجاورة والقريبة من ساحات الاعتصامات في عموم مناطق اليمن، واستشعاراً بالمسئولية الوطنية والواجب الوطني الأخلاقي الذي تقوم عليه منظمات المجتمع المدني، واستشعاراً بالأهداف التي تأسست عليها اللجنة ،تم تشكيل فريق عمل حقوقي للنزول ميدانيا لتقصي الحقائق في المناطق المتضررة من مجاورة ساحات الاعتصامات في صنعاء وتعز ،حيث قام الفريق بزيارات ميدانية خلال الفترة الماضية إلى كلا من ساحات الاعتصامات الموجودة في بصنعاء ،والى ساحة الحرية في تعز ،وكذلك زيارة المناطق والأحياء المجاورة والقريبة من ساحات الاعتصامات و بهدف الوقوف علي حقيقة الوضع لما يدور هناك ومعرفة الأضرار الحاصلة بكل شفافية وحيادية وتوضيحها للعالم .

- استندت اللجنة في أعمالها إلى إجراء تحليل مستقل ونزيه لمدى امتثال الأطراف لالتزاماتها بموجب القوانين الوطنية النافذة وقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي في سياق النزاع السياسي الداخلي في اليمن، وإلى معايير التحقيق الدولية التي وضعتها الأمم المتحدة.

- واعتمدت اللجنة نهجًا شاملا بشأن جمع المعلومات والتماس الآراء ، وقد شملت أساليب جمع المعلومات ما يلي :

(أ) استعراض التقارير المتأتية من المصادر المختلفة؛ و (ب) إجراء مقابلات مع الضحايا والشهود والأشخاص الآخرين الذين لديهم معلومات ذات صلة؛ و

(ج) إجراء زيارات موقعية إلى أماكن محددة في اليمن وقعت فيهاحوادث؛ و

(د) تحليل صور الفيديو والصور الفوتوغرافية، بما في ذلك الصور الملتقطة بواسطة التوابع الاصطناعية؛و

(هـ) استعراض التقارير الطبية المتعلقة بالإصابات التي وقعت للضحايا؛ و

(و) تحليل الأسلحة وبقايا الذخائر التي جُمعت في مواقع الأحداث، تحليلاً من وجهة نظر الطب الشرعي؛ و

(ز) عقد اجتماعات مع مجموعة متنوعة من المتحدثين؛ و

(ح) توجيه دعوات إلى تقديم معلومات تتعلق بمتطلبات التحقيق الذي تقوم به اللجنة ؛ و

(ط) تعميم نداء عام على نطاق واسع لتقديم إفادات خطية؛ و

(ي) عقد جلسات استماع علنية للضحايا والمتضررين في اليمن.

- أجرت اللجنة ٢٥٧ مقابلة فردية . وقامت باستعراض أكثر من ٤٢٠ تقرير وإفادة ومستندات أخرى إما أُجريت بشأنها أبحاث بمبادرة منها أو وردت ردًا على ندائها الداعي إلى تقديم إفادات ومذكرات شفوية أو قُدّمت أثناء الاجتماعات على نحو ٣صورة فوتوغرافية، ٣٠ صفحة وأكثر من ٥٠ شريط فيديو و ٣١٠ آخر، وهو ما يبلغ أكثر من ١٠٠٠ دليل ومستند.

- وبرفض أحزاب اللقاء المشترك المعارضة وحلفائها التعاون مع اللجنة ، فإنها منعت الأخيرة من الاجتماع بمسؤولين تابعين لها بل منعتها أيضاً من الدخول إلى ساحات الاعتصامات لمقابلة الضحايا المدنيين ومعرفة حقيقة وجود سجون خاصة غير قانونية بداخلها.

- وقامت اللجنة بزيارات ميدانية في مختلف مناطق اليمن شملت إجراء تحقيقات في مواقع الأحداث والاعتصامات ما أمكنها ذلك. وقد سمح ذلك للجنة بأن تُعاين مباشرة الحالات على أرض الواقع وبأن تتحدث إلى كثير من الشهود والأشخاص الآخرين ذوي الصلة بالموضوع.

- وكان الغرض من جلسات الاستماع العلنية ، هو تمكين الضحايا والشهود والخبراء من جميع الأطراف في هذا النزاع من أن يتحدثوا مباشرة مع أكبر عدد ممكن من الناس في البلاد وكذلك في المجتمع المدني .

وقد أولت اللجنة أولوية لمشاركة الضحايا والأشخاص المنتمين إلى المجتمعات المحلية المتأثرة في هذه الجلسات . وقد تناولت الشهادات العامة ، وعددها ١٨٠ شهادة ، الوقائع كما تناولت

مسائل قانونية وعسكرية . وكانت اللجنة تعتزم في بادئ الأمر عقد جلسات استماع في كل محافظات اليمن ، بيد أن رفض إمكانية وصولها إلى ساحات الاعتصامات التابعة لأحزاب المشترك في مختلف المحافظات قد أسفر عن اتخاذ قرار بعقد جلسات استماع لمشاركين منهم خارج تلك الساحات.

- وقد سعت اللجنة ، وهي تضع استنتاجاتها، إلى الاعتماد في المقام الأول وحيثما كان ذلك ممكناً على المعلومات التي جمعتها مباشرة . أما المعلومات المقدّمة من آخرين، بما في ذلك التقارير والإفادات الخطية المشفوعة بقسم وتقارير وسائط الإعلام، فقد استُخدمت بصورة رئيسية كبرهان إضافي.

- وقد استندت الاستنتاجات النهائية للجنة فيما يتعلق بمدى إمكانية التعويل على ما ورد إليها من معلومات إلى تقييمها هي لمصداقية الأدلة والشهود الذين التقت بهم وإمكانية التعويل عليهم، مع التحقق من المصادر والمنهجية المستخدَمة في التقارير والوثائق المقدّمة من آخرين، والمضاهاة بين المواد والمعلومات ذات الصلة، وتقييم ما إذا كانت توجد، في جميع الظروف، معلومات كافية ذات مصداقية ويعوّل عليها تستند إليها اللجنة في التوصل إلى استنتاج بشأن الوقائع.

- وعلى هذا الأساس، حدّدت اللجنة ، بقدر ما سمحت به أفضل قدراتها، ما هي الوقائع التي ثبتت، وفي كثير من الحالات تبين لها أنه قد ارتُكبت أفعال تنطوي على مسؤولية جنائية فردية . وفي جميع هذه الحالات، قررت اللجنة وجود معلومات كافية لإثبات العناصر الموضوعية للجرائم المعنية. وقد تمكنت اللجنة أيضاً، في معظم الحالات تقريباً، من

تحديد ما إذا كان يبدو أن الأفعال المعنية قد ارتُكبت عمداً أو على نحو متهوّر أو في ظل معرفة أن العواقب التي نتجت كانت ستحدث في السياق المعتاد للأحداث . وهكذا، أشارت اللجنة في كثير من الحالات إلى عناصر الخطأ ذات الصلة (**ركن القصد الجنائي**). وتُقدِّر اللجنة تمام التقدير **أهمية افتراض البراءة** : فالاستنتاجات المقدَّمة في هذا التقرير لا تقوِّض العمل بهذا المبدأ . ولا تحاول الاستنتاجات تحديد هوية الأفراد المسؤولين عن ارتكاب الجرائم كما أنها لا تدعي أنها ترقى إلى مستوى البرهان الواجب التطبيق في المحاكم الجنائية.

- ومن أجل إتاحة الفرصة للأطراف لتقديم المعلومات الإضافية ذات الصلة وللإعراب عن موقفها والرد على الادعاءات، قدمت اللجنة أيضًا قوائم شاملة بالأسئلة إلى الحكومة اليمنية وإلى قيادات أحزاب المعارضة اليمنية وإلى الشباب المعتصمين قبل إتمام تحليلها ووضع استنتاجاتها. وتلقت اللجنة ردودًا من السلطة اليمنية ومن بعض الشباب المعتصمين ولكن ليس من قيادات أحزاب اللقاء المشترك المعارضة .

ثانيا : الموجز التنفيذي

- شهدت الساحة اليمنية خلال الأشهر المنصرمة من مطلع عام ٢٠١١م، حدوث فتنة أهلية داخلية نتج عنها وقوع جرائم جنائية جسيمة كالقتل وحدوث إصابات والتقطع والنهب وغيرها من الجرائم الجنائية والانتهاكات الجسيمة لحقوق

الإنسان ،وذلك بسبب التحريض العلني لوسائل الإعلام الوطنية والدولية ،والتي تقوم بالتحريض العلني على إثارة الفتنة الداخلية والحرب الأهلية الداخلية ، وعلى الاعتداء على وحدة واستقلال أراضي الجمهورية اليمنية ،كما تقوم بالتحريض العلني على عدم الانقياد للدستور والقوانين النافذة وإثارة النعرات الطائفية والمناطقية من خلال إذاعة ونشر أخبار كاذبة بغرض تكدير السلم الاجتماعي والأمن العام ،والتسبب في إلحاق الأضرار بالمصالح والممتلكات العامة والخاصة وبالاقتصاد الوطني.

- إن المراقب المحايد للمشهد السياسي الجماهيري اليمني الذي صنعته هذه المسيرات والاعتصامات الجماهيرية "غير المرخصة" والتي تقيمها كل أطراف الأزمة السياسية اليمنية القائمة ، ومن منظور المصالح والحسابات الوطنية، سيتجلى أمامه الكثير من الحقائق والدروس والنتائج والعبر المتمخضة عنها هذه المسيرات والاعتصامات "الغير قانونية" ، حيث يتوجب على المراقب المحايد النظر إليها من زاوية معاكسة لتلك التي يقاس من خلالها مدى نجاح هذا الحزب أو ذاك في حشد الشارع، والمكاسب الحزبية التي حققها وعلى حساب مصالح الوطن واحتياجاته في الظرف الراهن، ويمكنه أن يجنيها في المستقبل على حساب الآخر المنافس، إذ إن المصلحة الوطنية تقتضي من جميع أطراف الصراع السياسي اليمني وجميع دول العالم إعادة قراءة وتحليل واستيعاب كل ملامح هذا الصراع السياسي الجماهيري وإفرازاته بكل مؤشراته السلبية والايجابية، وبالذات تلك القابلة للتطور والتوسع في أكثر من اتجاه محتمل، قد تحدد

تداعياته مايمكن أن يكون عليه واقع ومستقبل الوطن على المدى القريب والمنظور، ومن أبرز الحقائق والدروس والنتائج والعبر المتمخضة عن مشهد المسيرات والاعتصامات "الغير مرخصة" على النحو الآتي:

أولاً: جاءت هذه المسيرات والاعتصامات لتمثل ذروة الأزمة والحرب السياسية الحزبية، والإعلامية والدعائية التي شهدتها الساحة اليمنية خلال الأشهر المنصرمة بين كل أطراف العمل السياسي الداخلي اليمني ،في مسعى محموم يحاول فيه كل طرف إظهار مدى شعبيته وقوة حضوره وفعله في الشارع، وفرض وتنفيذ أجندته السياسية في التغيير والإصلاح وفق قناعاته ورؤيته ومصالحه وحساباته الحزبية، بالاستناد إلى ما يعتقده كل منهما شرعيته الجماهيرية، ويحاول تأكيدها عبر تجييش وحشد الشارع الجماهيري، والتدليل العملي على ما تحظى به أجندته وخياراته وبرامجه السياسية من تأييد ودعم شعبي.

ثانياً: إن محتوى ومضامين الشعارات واليافطات التي حملها المعتصمون والمتظاهرون، والهتافات التي كانوا يعيدون ترديدها، والقصائد والخطابات السياسية التي كانت تُتلى في هذه المسيرات والاعتصامات، سنجدها امتدادا متطوراً لحالة التناقض والصراع السياسي المزمن بين هذه الأحزاب، ومعبرة عن قناعاتها ومصالحها ومشاريعها الحزبية والسياسية، أكثر منها تعبيراً عن قضايا الوطن، ومصالح ومطالب واحتياجات الجماهير المشاركة فيها، والأخطر من ذلك أنها كانت موجهة، لإحداث حالة من الفرز والاستقطاب العدائي للجماهير على أساس حزبي، وإحداث أكبر قدر من التمزقات في النسيج

الوطني الاجتماعي وبناء برزخ دموي فاصل بين الجماهير الموالية لهذا الطرف وتلك الموالية للطرف الآخر في خطوة غير محسوبة تمهد لتحويل الوطن إلى واحة مفتوحة للفوضى والصراعات والحروب بين أبناء الشعب الواحد.

ثالثاً: إن الجماهير التي شاركت وتشارك في هذه الاعتصامات والمسيرات والمهرجانات السياسية الحزبية، لا تعبر عن حقيقة النفوذ الشعبي والقاعدة الجماهيرية للأحزاب السياسية التي دعت إليها، لأن المعيار الحقيقي لمدى جماهيرية ونفوذ أي حزب سياسي وقبوله في وسطه الاجتماعي هو الانتخابات، وشرعيته عبر صناديق الاقتراع، فهذه الحشود والاعتصامات والمسيرات مثلت خليطاً غير متجانس في قناعاته وانتماءاته ودوافعه وأهدافه الحقيقية، ولكن يمكن حصر أبرز مكوناتها العامة في الاتجاهات التالية:

١- العناصر الحزبية المسيّسة، ولها قناعاتها وأجندتها وأهدافها المعروفة والمعلنة وهم الأقلية.

٢- قطاع كبير من المواطنين وبالذات فئة الشباب، وهؤلاء جاءت مشاركتهم، تحت التأثير الفاعل والقوي للآلية الإعلامية والسياسية والدعائية التي غطت وأعقبت أحداث تونس ومصر، وهؤلاء في الغالب العام كانت دوافعهم نابعة من قناعات عاطفية، وميولات ثورية جامحة تميز هذه الفئة الاجتماعية العريضة، ونزعة سياسية شبابية يحاول أصحابها من خلال هذه المسيرات إثبات وجودهم وتحقيق الظهور الإعلامي والسياسي، والبحث عن معطى وواقع ثوري فوضوي جديد شبيه بذلك الذي حصل ويحصل في تونس ومصر.. وقد استغلت بعض الأحزاب السياسية

اليمنية المعارضة -الإصلاح والاشتراكي - حالة التفاعل الشبابي العاطفي مع هذه الأحداث، وقامت بتوظيف الآلية الإعلامية العالمية التي تغطيها،والدفع بأعضائها ومناصريها بين الشباب للسيطرة على ساحات الاعتصامات،ومن اجل إحداث أكبر قدر من التحريض السياسي الداخلي، والتأثير المباشر على قناعات وسلوكيات أولئك الشباب ومن ثم السيطرة على اعتصاماتهم وتوجيه فعلهم غير الواعي وغير المسيّس في خدمة مشاريعها وأجندتها الحزبية السياسية المعارضة للنظام ،وبالتالي سيطر شباب أحزاب اللقاء المشترك المعارض على الاعتصامات الشبابية وساحاتهم وهكذا تحولت الاعتصامات من ثورة شبابية في البداية إلى اعتصامات وفعاليات سياسية يسيطر عليها شباب أحزاب اللقاء المشترك وتتبع لقيادات تلك الأحزاب ،بحيث لم يعد للشباب الحقيقيين المستقلين أي وجود أو اثر فاعل في ساحات الاعتصامات وهذه هي الحقيقة القائمة حاليا ،بحيث لم يعد يوجد في ساحات الاعتصامات للشباب سوى مجاميع بشرية متباينة في توجهاتها وأجنداتها ومشاريعها السياسية غير الوطنية، يجمعها تحالف غير مقدس على قاعدة عدائها المشترك للنظام السياسي الحاكم، ومسعاها المشترك من الاعتصامات هو الانقلاب على نهج الديمقراطية وعلى الشرعية الدستورية للنظام الديمقراطي اليمني القائم على نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة ٢٠٠٦م وذلك بشعار "الشعب يريد: إسقاط النظام" ومن ثم تريد أحزاب المشترك تصفية حساباتها القديمة والمعاصرة مع الحزب الحاكم، وجاءت هذه المهرجانات والمسيرات والاعتصامات لأحزاب

المشترك المعارضة، لتضفي عليها المزيد من الأبعاد المتطرفة والفوضوية، وتوسيع هوة الشرخ الاجتماعي والسياسي، والدفع بالأمور نحو مرحلة اللاعودة، وخلق واقع مهيأ وموات لفعلها ونشاطها وتنفيذ أجندتها الخاصة غير المشروعة في الوصول إلى السلطة .

٣- جماعات تم شراء مشاركتها وحناجرها وأفعالها، بالدفع المالي المسبق،"مرتزقة" وهي التي تم حشدها ونقلها والزج بها في وسط الحشود، وغالبيتها من العاطلين عن العمل والغوغائية، وهؤلاء مأجورون وشقاة لمن يدفع ويمول، وفي الغالب ينفذون ما يطلب منهم حرفيا، ولا يحملون أية مواقف سياسية محددة، أو قناعات أو مطالب ومصالح خاصة أو عامة يعبرون عنها.

٤-القطاع الأوسع والأغلب من الجماهير المشاركة في هذه المسيرات والاعتصامات، جاء خروجه إلى الشارع للتعبير عن تمسكهم بالشرعية الدستورية وبالنهج الديمقراطي وباحترام نتائج صناديق الاقتراع التي جرت في البلاد، ، وذلك تحت تأثير قلقه المتنامي من طبيعة الأوضاع السائدة وما آلت إليه من انسداد سياسي بين الأحزاب،وبشكل يهدد مصيرهم ومستقبل وطنهم، وبالتالي أرادوا من خلال المشاركة في هذه الفعاليات إيصال صوتهم القوي إلى كافة النخب السياسية والأحزاب دون استثناء،بتمسكهم بالشرعية الدستورية وبالنهج الديمقراطي وباحترام نتائج صناديق الاقتراع التي جرت في البلاد، والتعبير المباشر - دون وصاية أو وساطة طرف حزبي- عن مصالحهم ومطالبهم واحتياجاتهم التنموية المتمثلة في حقهم في الحفاظ على الديمقراطية والأمن

والاستقرار والسلم الاجتماعي، وتحسين مستوى الخدمات الحياتية والمعيشية، ومحاربة الفقر والبطالة، وتوفير فرص عمل ، وبناء دولة المؤسسات والقانون، والأهم من ذلك هو حرصهم ودعوتهم للحفاظ على ما حققته وصنعته نضالات الشعب من انتصارات وانجازات ومكاسب وطنية وصيانتها من الخراب والدمار والارتداد.

- الجدير بالذكر إن الشرعية الدستورية والديمقراطية لليمن -دولة وشعبا ونهجا ديمقراطيا للحكم-يواجه منذ أشهر واحدة من أكثر المراحل صعوبة في تاريخه -إن لم نقل أشدها على الإطلاق-ولاسيما في ضوء التطورات الدولية والإقليمية الأخيرة التي شهدتها عدد من الدول العربية الشقيقة كتونس ومصر وليبيا ، ضاعف من تلك المخاطر استمرار الاعتداءات المستمرة لدولة قطر في شؤون الدول الأخرى ومنها اليمن ،وهي التدخلات غير المشروعة التي انعكست بتأثيراتها السلبية على وضع اليمن ،حيث ظهرت تجليات ذلك الاعتداء القطري والتدخل والتأثير السلبي في اليمن من خلال تنامي مايسمى بحركات الاعتصامات السلمية التي رفعت شعارات "الشعب يريد إسقاط النظام " ،وهي الشعارات التي تبين وبوضوح وقوف دولة قطر خلفها جميعا وذلك من خلال تأجيجها لها وإثارتها إعلاميا والتحريض عليها من خلال تسخير قناة الجزيرة التابعة لدولة قطر للتحريض ضد الشرعية الدستورية للحكومة اليمنية ، ومن خلال التدخل العلني في شؤون اليمن الداخلية وانتهاك سيادته ،وهي التدخلات غير المشروعة التي بسببها حدثت كل تلك الجرائم والانتهاكات الجسيمة والفتنة الداخلية في

اليمن وتسببت في اشتعال المواجهات المسلحة التي حدثت بين مرتكبي أعمال البلطجة والعنف والتمرد والإرهاب والعصابات الإجرامية الذين يرفعون السلاح ضد سلطات الدولة الشرعية من جهة، وبين قوى الجيش والأمن الحكومية والتي تتبع الشرعية الدستورية الذي يمثلها ويقودها الرئيس اليمني المنتخب ديمقراطيا من الشعب ،وهي التي تقوم بمهمة حفظ أو إقرار القانون والنظام في الدولة والدفاع عن وحدة الدولة وسلامتها الإقليمية، بجميع الوسائل المشروعة من جهة أخرى ،كما تقوم دولة قطر بتوجيه قناة الجزيرة الفضائية التابعة لها بالتحريض العلني لليمنيين من خلال إذاعتها لأخبار كاذبة ومختلقة عن اليمن تساهم وتتسبب في ازدياد نشاط تلك العصابات الإجرامية التي ترتكب أعمال القتل الجماعي والبلطجة والعنف والتمرد والإرهاب والسعي لإسقاط النظام الديمقراطي ،والإغراء والحث على القيام بأعمال القتل والنهب والتقطع،وترديد شعارات معادية للوحدة والثورة والجمهورية وللنظام السياسي الديمقراطي المنتخب ،ورفع أعلام امامية وشطرية منتهية،ومهاجمة ونهب الأموال والممتلكات الخاصة والعامة والإضرار بها،وتعطيل الاقتصاد القومي للبلاد ، وتعطيل المحلات التجارية المملوكة للمواطنين اليمنيين ،وتوقيف حركة التجارة الداخلية ،وإقلاق الأمن والسكينة العامة للمجتمع وغير ذلك من الجرائم الجنائية الجسيمة المستمرة وبدون أي مسوغ قانوني. وبالتالي فإن كل تلك الجرائم الجنائية الجسيمة التي حدثت -لم تكن لتحدث في اليمن -لولا وجود اتفاق وتمالؤ جنائي مسبق بين قيادات أحزاب اللقاء المشترك المعارضة مع حكومة قطر

ووسائل إعلامهما من اجل الوصول إلى هدفهم المشترك وهو "إسقاط النظام اليمني الديمقراطي المنتخب" يتضح ذلك من خلال اشتراكهم جميعا في استخدام وتوجيه وسائل الإعلام التابعة لهم للتحريض العلني من خلال إذاعة ونشر أخبار كاذبة ومغلوطة عن اليمن وأخبارها الداخلية،وهو ما أدى ويؤدي إلى تأجيج وزيادة الفتنة الداخلية بين اليمنيين وتسميم الأجواء الداخلية وقلب الأخبار والحقائق مما تسبب في إحداث الفتنة والاقتتال بدون أي مبرر ،ومن ثم يتضح مدى مساهمة واشتراك جميع المتهمين فيما حصل في اليمن من جرائم جنائية جسيمة وأحداث فتنة وما نتج عنهما من جرائم قتل وإصابات وغيرها بسبب تحريض وكذب وسائل الإعلام التابعة للمتهمين ،وبالتالي ثبوت مسؤولية المتهمين الصريحة والعمدية عن قيامهم بالاشتراك في جرائم التحريض العلني وما نتج عنها من جرائم كما أسلفنا،ويتضح -وبشكل قاطع- صورة الاتفاق الجنائي المسبق بين المتهمين من خلال استمرار وسائل الإعلام التابعة لهم على إذاعة أخبار كاذبة وتحريضية عن اليمن-وبالتالي فان الثابت من خلال متابعة ورصد الوقائع والتطورات اليومية للمشهد اليمني - وبما لايدع مجالا للشك فيه- اشتراك كل القنوات الفضائية التابعة للمتهمين في جرائم التحريض العلني والمستمر لإسقاط شرعية النظام الدستوري القائم لدولة الوحدة اليمنية والمنتخب ديمقراطيا من الشعب،وذلك باستخدام طرق ووسائل غير شرعية " الشارع" والسعي الإجرامي المشترك للمتهمين بهدف النيل من وحدة الوطن وسلامته ،وإثارة الفتنة ونشر ثقافة الكراهية والبغضاء والنعرات المناطقية والشطرية البائدة ، وارتكابهم

لجرائم الاعتداء على استقلال الجمهورية اليمنية ووحدة أراضيها،وعلى الدستور و السلطات الدستورية ،والتحريض العلني لإثارة عصيان مسلح وحرب أهلية وفتنة داخلية بين أبناء اليمن الواحد ،ودعمهم التمرد ضد السلطات القائمة بموجب الدستور ،وإذاعة أخبار كاذبة بغرض إضعاف قوة الدفاع في أوساط القوات المسلحة والمواطنين وتكدير الأمن والسلم العام ،والتحريض على عدم الانقياد للقوانين النافذة، وكل تلك الأفعال الإجرامية التي ترتكب يوميا ويتحملها المتهمين قد أدت وتؤدي إلى نتيجة حتمية واحدة هي إثارة الفتنة الداخلية والتحريض على قيام الحرب الأهلية بين اليمنيين ،والتي ستؤدي إلى تفتيت وإسقاط وحدة اليمن وعودة نظامي التشطير والنظام الامامي البائدين ،وليس هذا فحسب ،بل أن قيادات الأحزاب والتنظيمات السياسية جميعا-وبسبب تحريضهم المستمر ومخالفتهم العمدية لشرعيتهم الدستورية والقانونية-قد تسببوا في وقوع جرائم قتل وإصابة عشرات المواطنين اليمنيين الأبرياء - مواطنين ورجال جيش وامن- الذين يسقطون يوميا بسبب تحريض المتهمين ،وكلها من الجرائم الجسيمة والتي تصنف بأنها جرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة الجماعية وانتهاكات جسيمة ومستمرة لحقوق الإنسان اليمني،وهي جرائم معاقب عليها ولاتسقط بالتقادم وفقا للقانون الدولي والمحلي ،ونوجز ابرز تلك الجرائم على النحو الآتي :....

- جرائم الحصار والإغلاق والتقطع

إن الحصار والإغلاق والعزل الاقتصادي الذي تفرضها

وجود مخيمات ومعسكرات اعتصامات لشباب أحزاب اللقاء المشترك المعارض "غير المرخصة" ،وبالذات على ساكني المناطق المجاورة لساحات الاعتصامات ،هو عمل إجرامي ممنح وغير إنساني وينتج عن استمراره جملة من الأضرار والانتهاكات الجسيمة القائمة فعلا ،أما بخصوص حجم الخسائر والأضرار التنموية التي طالت اليمن والتي تسببت فيها اعتصامات قيادات وعناصر أحزاب اللقاء المشترك وحلفائهم من القاعدة والإرهابيين وشركائهم الدوليين دولة قطر،فقد تبيّن للجنة بأن الخسائر والأضرار التي لحقت بالمواطنين وبالوطن جراء وقوع هذه الأحداث ونتائج الفتنة الأهلية والصراع السياسي العقيم تشكلت من عدة نقاط منها :

التوقف شبة التام لحركة التنمية والتجارة الداخلية في اليمن وحرمانها من عدد كبير من المشاريع التنموية والخدمية وتخلفها في مسيرة التنمية عن الدول الأخرى نتيجة تعطيلها من أيدي عناصر أحزاب اللقاء المشترك وحلفائهم من الإرهابيين ، وتعرض عدد كبير من المشاريع غير المكتملة والتي كانت تحت التنفيذ للتوقف في أعمالها الإنشائية مما أدى إلى حدوث التعثر في بعضها والتدمير الكلي أو الجزئي لبعضها الآخر، وامتناع معظم المقاولين عن تنفيذ أية مشاريع جديدة أو حتى استكمال مشاريع كانوا قد بدءوها، وتوقف عدد من المنشآت الخدمية عن تقديم خدماتها للجمهور أو تعثرها وتعرض خدماتها للقصور والضعف نتيجة عدم التمكن من إيصال التجهيزات والمستلزمات اللازمة لتسيير أعمالها، وتعرض عدد كبير من المواطنين اليمنيين لخسائر غير منظورة في بيعهم وتجارتهم وإنتاجهم الزراعي والحيواني نتيجة هجرهم لمنازلهم وتركهم لمصادر عيشهم، إلى

جانب ما أدت إليه أعمال الاعتصامات والتمرد من قطع للطرق وحصار للمنازل المجاورة وإقلاق لحالة الأمن والسكينة العامة الأمر الذي أثر بصورة سلبية على استقرار المواطنين وجعلهم غير قادرين على التمكن من مأبريلة أنشطتهم وأعمالهم.

- ركّزت اللجنة على عملية الحصار والإغلاق والعزل الاقتصادي والأضرار التي تفرضها وجود مخيمات اعتصامات لشباب وأحزاب المعارضة -وبالذات على المجاورين لساحات الاعتصامات - والمشار إليه بصورة عامة باسم الحصار والإغلاق .

ويشمل الحصار والإغلاق تدابير مثل فرض قيود على دخول وتبادل السلع وفتح المحلات التجارية المغلقة التي يمكن استفادة أبناء الحارات اليمنيين منها، وإغلاق المحلات أمام الأشخاص والسلع والخدمات، وهو ما يستمر أحياناً لأشهر، بما في ذلك إجراء تخفيضات ومنع في وصول الإمداد بالماء والخدمات الأخرى .

كما يتأثر اقتصاد اليمن تأثرًا شديدًا بتقليص مساحة حرية التجارة الخاصة والعامة المسموح بها للتجار اليمنيين وإنشاء منطقة عازلة على طول الطرق ومواقع الاعتصامات داخل الساحات في اليمن.

وبالإضافة إلى أن الحصار والاعتداء والتقطع من قبل المعتصمين يخلق حالة طوارئ، فإنه قد أضعف كثيرًا من قدرات السكان المحليين المجاورين لساحات الاعتصامات ،وكذا اضعف قدرات قطاعات الصحة والمياه والقطاعات العامة الأخرى على الاستجابة لحالة الطوارئ الناشئة عن اعتصامات شباب أحزاب اللقاء المشترك غير المبررة.

- ومن رأي اللجنة أن حكومة اليمن ما زالت مُلزَمة بموجب اتفاقيات جنيف الأربع وإلى أقصى حد تسمح به الوسائل

المتاحة لها، بضمان توريد وإدخال المواد الغذائية واللوازم الطبية ولـوازم المستشفيات والسلع الأخـرى بغية تلبية الاحتياجات الإنسانية لسكان اليمن "وخصوصا السكان المحليين المجاورين لساحات الاعتصامات "ودون قيد من القيود.

- الالتزام الواقع على الحكومة اليمنية وقواتها ،وكذلك على أحزاب المعارضة وأتباعها من الجماعات المتمردة والمسلحة باتخاذ احتياطات معقولة لحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية.

- بحثت اللجنة ما إذا كانت الجماعات المسلحة اليمنية إما التابعة لأحزاب المعارضة أو تلك العسكرية المنشقة والمؤيدة لها قد انتهكت التزامها لما يوجبه الحرص واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية السكان المدنيين في اليمن بما فيهم السكان المحليين المجاورين لساحات الاعتصامات، من الأخطار المتأصلة في المواجهات المسلحة ، ومدى حدوث ذلك. وقد واجهت اللجنة ترددا معينا من جانب الأشخاص الذين أجرت معهم مقابلات في اليمن لمناقشة أنشطة تلك الجماعات المسلحة . وقد تبين للرابطة، على أساس المعلومات المجمعة، أن الجماعات المسلحة المنشقة اليمنية كانت موجودة في معظم مناطق الاعتصامات أثناء الاشتباكات والمواجهات المسلحة مع قوات الحكومة الشرعية،بل وأطلقت النيران من مناطق الاعتصامات . وأن الجماعات المتمردة المسلحة قد وجهت المدنيين إلى مناطق كانت تُشن فيها هجمات أو أنها قد أجبرت المدنيين على البقاء بالقرب من أماكن الهجمات.

- إن الأحـداث التي حققت فيها اللجنة أثبتت استخدام

قيادات من أحزاب اللقاء المشترك المعارضة (**تحديدا أعضاء حزبي الإصلاح والحق**)للمساجد ودور العلم "الجامعات"التي تدخل ضمن نطاق ساحات الاعتصامات لأغراض تحريضية وسياسية غير مشروعة ،وأحيانا لأغراض عسكرية أو كدروع لحماية أنشطة عسكرية. كما عثرت اللجنة على أدلة تدعم الادعاءات القائلة بأن أحزاب اللقاء المشترك المعارضة (**وتحديدا أعضاء حزبي الإصلاح والحق**) و الجماعات المسلحة اليمنية التابعة لها قد استخدمت مرافق مدنية كالمستشفيات والجمعيات الغير حكومية"مثلا جمعية الإصلاح الاجتماعي بصنعاء" كأماكن حجز خاصة غير قانونية ولمصادرة وحجز حريات المواطنين اليمنيين المخالفين لها في الرأي وتعذيبهم بداخلها وبدون أي مسوغ قانوني ،كما استخدمت تلك المستشفيات الميدانية وسيارات الإسعاف كدروع لحماية وتنفيذ أنشطة غير شرعية وأحيانا عسكرية ،كما أن سيارات الإسعاف قد استُخدمت لنقل مقاتلين أو لأغراض عسكرية أخرى . وبالاستناد إلى التحقيقات التي أجرتها اللجنة بنفسها ، تبين للجنة أن الجماعات المتمردة المسلحة اليمنية التابعة لأحزاب المعارضة قد باشرت بالفعل أنشطة قتالية وتحريضية من منشآت المساجد والجمعيات الخيرية والمباني التعليمية التي استخدمت كملاجئ أثناء الاعتصامات والمواجهات المسلحة . ، وبالتالي فإن أحزاب اللقاء المشترك المعارضة (**تحديدا أعضاء حزبي الإصلاح والحق**) والجماعات المسلحة التابعة لها، في الحالات التي تكون فيها قد أطلقت هجمات بالقرب من مبان مدنية أو مبان محمية، تكون قد عرضت حياة سكان اليمن المدنيين للخطر

على نحو غير ضروري،وهو الأمر الذي يعد من الجرائم ضد الإنسانية وفقا للقانون الدولي ويستوجب المساءلة والعقاب.

- بحثت اللجنة التأثير المشترك الذي ألحقته الاعتصامات والمواجهات العسكرية وفرض العصيان المدني المفروض بالقوة من أحزاب المعارضة بسكان اليمن وبتمتعهم بحقوق الإنسان. فعندما بدأت الاعتصامات كان الاقتصاد وفرص العمل وأسباب العيش الأسرية قد تأثرت بالفعل تأثرًا سلبيا شديدًا من الاعتصامات والحصار والعصيان المفروض ، وكان لنقص الإمداد بالوقود لأغراض التوليد المختلفة ،وكذلك كان لقطع خطوط الكهرباء والوقود في مأرب تأثيرات سلبية كبيرة جدا على اليمنيين جميعا،وبالذات على النشاط الصناعي والزراعي والمهني والحياتي والأسري اليومي،وانعكس ذلك القطع والحصار سلبيا على عمل المستشفيات وتوريد المياه إلى المنازل وعلى معالجة الصرف الصحي ، كما أن فرض قيود الاستيراد والحظر المفروض على جميع الصادرات من اليمن قد أثرا على القطاع الصناعي وعلى الإنتاج الزراعي ، وكانت مستويات البطالة والنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في حالة فقر أو فقر بالغ آخذتين في الارتفاع.

- وفي ظل هذا الوضع الحرج، دمّرت الاعتصامات الغير مبررة جزءًا كبيرًا من الهياكل الأساسية الاقتصادية والتجارية والزراعية . فبالنظر إلى أنه جرى استهداف ممنهج من أحزاب اللقاء المشترك المعارضة (**تحديدا أعضاء الإصلاح والحق والاشتراكي**) لمصانع كثيرة بالإغلاق عن طريق " فرض العصيان المدني بالقوة "وتدميرها أو تعطيلها وإلحاق الضرر بها، حدثت زيادة أخرى على نحو مأساوي في الفقر والبطالة

وانعدام الأمن الغذائي . وبالمثل، عانى القطاع الزراعي من تعطيل متعمد أدى إلى تصحر الأراضي الزراعية وآبار المياه أثناء الاعتصامات والعصيان غير المبررين. كما أن استمرار الاعتصامات غير المبررة يعرقل إعادة بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية التي دُمّرت.

- إن الأوضاع الحياتية في اليمن، الناجمة عن الأعمال المتعمّدة من جانب أحزاب اللقاء المشترك المعارضة (**تحديدا أعضاء حزبي الإصلاح والاشتراكي والحق**)والسياسات المُعلنة لهم- كما عرضها ممثلوها المأذون لهم - فيما يتعلق باليمن قبل الاعتصامات وأثناءها وبعدها، تشير على نحو تراكمي ممنهج إلى نيتهم توقيع العقوبة الجماعية على سكان اليمن عموما ،مما يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني الدولي، والذي يعتبر هذه الأفعال تدخل من ضمن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي تستوجب ملاحقة مرتكبيها وتقديمهم للعدالة.

- وأخيرا، نظرت اللجنة فيما إذا كانت سلسلة الأفعال التي انتهجتها اعتصامات أحزاب اللقاء المشترك المعارضة (**تحديدا أعضاء حزبي الإصلاح والحق**) تحرم اليمنيين في اليمن من أسباب حريتهم الشخصية وعيشهم ومن فرص العمل والسكن والمياه، والتي تحرمهم من حرية التنقل ومن حقهم في مغادرة بلدهم هم ودخوله، والتي تحد من إمكانية لجوئهم إلى المحاكم القانونية وسُبل الانتصاف الفعالة يمكن أن تكون بمثابة اضطهاد ،أي جريمة ضد الإنسانية . ومن رأي اللجنة ، بالاستناد إلى الحقائق والأدلة المتاحة لها، أن بعض تلك الأفعال قد تُبرر قيام محكمة مختصة بتقرير أن جرائم

ضد الإنسانية قد ارتُكبت من أحزاب اللقاء المشترك وهي تتحمل مسؤوليتها القانونية الكاملة .

- وتشعر اللجنة بالقلق الشديد إزاء التصريحات الصادرة عن مسئولين قياديين في أحزاب اللقاء المشترك المعارضة (**وتحديدا أعضاء من حزبي الإصلاح والحق**) أوضحوا عزمهم على الإبقاء على سياسة الحصار والاعتصامات غير المبررة إلى حين سقوط نظام الرئيس صالح المنتخب ديمقراطيا من الشعب اليمني.بل ووصل الأمر ببعض تلك القيادات إلى التحريض العلني للمعتصمين نحو احتلال ونهب المؤسسات والمباني الحكومية والاستيلاء بالقوة على أماكن حكومية بالذات كالقصر الجمهوري ووزارة الخارجية والنفط ،ومن رأي اللجنة أن ذلك يشكل تحريض علني على ارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم حرب في حال تنفيذ هذا التحريض وبالتالي يجب تحميل قيادات المعارضة مسؤلية ماينتج عن تحريضها وفقا للقانون ،كما إن استمرار قيادات أحزاب المعارضة وحلفائها في عزل ومحاصرة المدنيين المجاورين لساحات الاعتصامات يعتبر بمثابة عقوبة جماعية للسكان المدنيين في اليمن وهذه تصنف من جرائم ضد الإنسانية والتي يجب مسائلة مرتكبيها وفقا للقانون الدولي والقوانين المحلية.

- إثارة العنف الداخلي واستهداف المدنيين التابعين لأطراف الأزمة السياسية

- القيود المفروضة على حرية التنقل والإقامة في الحارات المجاورة لساحات الاعتصامات

- ظلت أحزاب اللقاء المشترك المعارضة (**تحديدا أعضاء حزبي الإصلاح والاشتراكيين**) تقوم في ساحات الاعتصام

منذ البداية بفرض نظام من القيود غير القانونية على التنقل والمرور لسكان الأحياء المجاورة لساحات الاعتصامات، فالتنقل يقيّده مزيج من العقبات المادية، مثل حواجز الطرق ونقاط التفتيش والتدابير الإدارية، مثل بطاقات الانتماء السياسي والهوية والتصاريح الحزبية.

- وتلقت اللجنة تقارير تفيد بأن القيود المفروضة على حق التنقل والإقامة في الحارات المجاورة للاعتصامات قد شُدّدت أثناء وبعد المواجهات المسلحة مع قوات الحكومة في اليمن .فأصبحت تلك الأحياء "شبه مناطق عسكرية مغلقة" تسيطر عليها أحزاب المعارضة وبعض الجماعات العسكرية المنشقة التابعة لها.

- وتعتقد اللجنة أن القيود المفروضة على حرية الإقامة والتنقل والحركة التي يخضع لها اليمنيين المقيمين في حارات الاعتصامات،بصورة عامة، وتشديد القيود أثناء المواجهات مع الحكومة وكذلك، إلى حد ما، بعد هذه العمليات هي بصورة خاصة أمور غير متناسبة مع أي هدف سياسي منشود . وبالإضافة إلى ذلك، يساور اللجنة القلق لإضفاء الطابع الرسمي على الفصل بين الحارات داخل اليمن ومن ثمّ بين جزأين من الأرض اليمنية الواحدة .

- التحريض على العنف الداخلي والقيود المفروضة على حرية التعبير والتجمّع .

- وتلقت اللجنة ادعاءات بحدوث انتهاكات تتصل بأحداث وجرائم ارتكبتها أحزاب اللقاء المشترك المعارضة في الفترة المشمولة بالاعتصامات، وهذه تشمل انتهاكات تتصل بمعاملة التابعين لحزب المؤتمر الحاكم "المشتَبه فيهم" من جانب

ميليشيا الأجهزة الأمنية التابعة لأحزاب اللقاء المشترك المعارضة ، بما في ذلك إلقاء القبض عليهم واحتجازهم بصورة غير مشروعة ، وأفادت عدة منظمات تعمل في مجال حقوق الإنسان أن المعاملة التي تستخدمها ميليشيات وقوات الأمن التابعة لأحزاب اللقاء المشترك المعارضة في ساحات الاعتصامات هي بمثابة جرائم تعذيب والمعاملة والعقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة، وقد حدث عدد من حالات الإخفاء في الاحتجاز غير القانوني يُشتبه أن التعذيب وضروب إساءة المعاملة الأخرى قد أسهمت فيها أو ربما تسببت فيها، وقد جرى التحقيق في الشكاوى المتعلقة بهذه المأبريلات.

- ووردت أيضًا ادعاءات تتعلق باستخدام القوة المفرطة وقمع المظاهرات من جانب أجهز ة الأمن اليمنية،لكن اتضح إن هذه الادعاءات بعضها حقيقي وبعضها مزيف،كما اتضح بأنها أفعال فردية غير ممنهجة ،كما إن معظمها لازالت محل إجراءات تحقيق قضائي رسمي الآن ،وترد الحكومة اليمنية على هذه الادعاءات بالقول بأنها ملتزمة بتقديم أي جندي أو ضابط يثبت التحقيق معه ارتكابه لأي مخالفة أو جريمة ضد المعتصمين بخلاف القانون.-

وبخصوص تنظيم المظاهرات التي تُنظم دعمًا للاعتصامات . تقول أجهزة الأمن التابعة للسلطات الحكومية اليمنية أنها مخالفة لقانون تنظيم المسيرات والمظاهرات لعام ٢٠٠٣م كونها غير مرخصة منها ،والحقيقة الغائبة أن جميع الاعتصامات والمسيرات التي ترعاها جميع أطراف الأزمة السياسية اليمنية القائمة غير قانونية وليست مرخص لها وفقا لقانون تنظيم المسيرات اليمني النافذ ،كما إن التحقيقات أثبتت إن

السلطات الحكومية اليمنية قد قامت في هذه المناسبات بإلقاء القبض على كثير من الأفراد ومنعت وسائط الإعلام من تغطية هذه الأحداث . وتلقت اللجنة أيضًا ادعاءات مفادها قيام أجهزة الأمن اليمنية بارتكاب مضايقات ضد الصحفيين الذين أعربوا عن آراء نقدية واغلبها منظورة الآن أمام سلطات النيابة العامة اليمنية التي توالي فيها التحقيق قضائيا والتصرف فيها وفقا للقانون.

- كما أدى تعطيل المجلس التشريعي اليمني عقب قيام أحزاب اللقاء المشترك المعارضة (**وتحديدا أعضاء حزبي الإصلاح والاشتراكي**)بالانسحاب غير المبرر منه إلى التقليص الفعلي للرقابة البرلمانية الشعبية على صلاحيات السلطة التنفيذية للحكومة اليمنية.

- ومن رأي اللجنة أن التدابير المذكورة لا تتفق مع التزامات الحكومة اليمنية وأحزاب اللقاء المشترك المعارضة الناشئة عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعن الدستور اليمني النافذ ويتحمل الطرفين مسؤولية ذلك وفقا للقوانين اليمنية الداخلية في هذا الشأن .

- قمع الناشطين الحقوقيين والمخالفين في الرأي في اليمن، والحق في الوصول إلى المعلومات، ومعاملة المدافعين عن حقوق الإنسان.

- تلقت اللجنة تقارير تفيد أن الحكومة اليمنية تقمع أو تحاول قمع الجماعات والأفراد، الذين يُنظر إليهم على أنهم مصادر تأييد للاعتصامات التي تقوم بها أحزاب اللقاء المشترك المعارضة. فوسط وجود مستوى مرتفع جدا من التأييد الشعبي للشرعية الدستورية وللرئيس المنتخب "صالح" في اليمن من جانب أغلبية السكان اليمنيين، كانت

توجد أيضاً احتجاجات واسعة الانتشار داخل اليمن ضد قمع المعتصمين. فقد احتج عليها مئات الآلاف من الأشخاص - هم بصورة رئيسية، ولكن ليست حصرية، من أعضاء أحزاب اللقاء المشترك المعارضة. وبينما سُمح، بصورة رئيسية، بأن تجري هذه الاحتجاجات بحرية بالرغم من أنها غير مرخصة وفقا للقانون. وقد ألقي القبض في هذه الاحتجاجات على ٧١٥ شخصًا في صنعاء وباقي المحافظات.

إلا إن الواضح أنه لم تحدث أي عمليات إلقاء قبض حكومية واسعة النطاق على مشاركين في احتجاجات مضادة غير مرخص لها، وكانت نسبة ٣٤ في المائة من أولئك الذين ألقي القبض عليهم لاتقل أعمارهم عن ١٨ عامًا. وتلاحظ اللجنة أنه ألقي القبض على جزء صغير نسبيًا من أولئك المحتجين وأطلق سراح اغلبهم .

وفي هذه الأثناء-كتابة التقرير- حصل بتاريخ ١٥/٤/٢٠١١م أن اعتدت مجموعة مسلحة من مليشيات تابعة لأحزاب المشترك -منشقين عسكريين من الفرقة الأولى مدرع -في ساحة اعتصام جامعة صنعاء ، قامت هذه العصابة المسلحة بالاعتداء المباشر على ناشطات حقوقيات وصحفيات يمنيات بالضرب وإطلاق النيران والحبس لعدة ساعات ومصادرة تلفوناتهن والكاميرات الخاصة بهن،بينما كن يردن المشاركة في مسيرة نسائية ،وقد لقي هذا الاعتداء الهمجي رفضا واسع النطاق من جميع فعاليات ومكونات المجتمع اليمني وإدانات واسعة لمرتكبيه ومن يقف خلفهم من قيادات متمردة عن الشرعية وبدوافع دينية متطرفة معروفة، وقد تم رفع دعوى قضائية بذلك ولا تزال هذه القضية محل تحقيق قضائي أمام النائب العام .

ومع ذلك تحث اللجنة حكومة اليمن على ضمان أن تحترم سلطات الشرطة حقوق جميع مواطنيها وفقا للدستور والقوانين، دون تمييز، بما في ذلك ضمان حرية التعبير والحق في التجمع السلمي وفقا للقانون، وعلى النحو الذي يكفله العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والقوانين الدولية والمحلية.

وتلاحظ اللجنة مع بالغ القلق ما ذُكر في التقارير عن حالات لارتكاب العنف والتعذيب البدني من جانب قوات الطرفين " أفراد من الشرطة الحكومية وأفراد من مليشيات تابعة لأحزاب المعارضة" ضد محتجين ومعتصمين من الطرف الآخر، بما في ذلك ضربهم وسجنهم وإتباع سلوك غير ملائم آخر معهم ،ومثل إخضاع مواطني يمنيين من أعضاء بالحزب الحاكم أو من أحزاب اللقاء المشترك المعارضة ممن أُلقي القبض عليهم للتعذيب والمعاملة السيئة والاهانة والسجن غير قانوني. وهذه الأفعال الجنائية تعتبر انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان ، ينبغي على الطرفين احترام حقوق الإنسان والالتزام بالقوانين النافذة ،وتتطلب المادة ١٠ من العهد أن يعامل المحرومون من حريتهم معاملة تتسم بالإنسانية والاحترام للكرامة المتأصلة في أفراد البشر.

- استخدام الأطفال اليمنيين تحت سن ١٨ عاما للزج بهم في الصراع السياسي القائم،واستخدامهم كدروع بشرية وكمشاريع قتل وكراهية وتطرف مستقبلا .

- بتواريخ متعددة منذ مطلع العام ٢٠١١م استخدمت عناصر أحزاب اللقاء المشترك عدد من الأطفال اليمنيين تحت سن ١٨ عاما وقامت بالزج بهم في الصراع السياسي القائم ،

مثال استخدام تصوير الأطفال وهم يلبسون الأكفان البيضاء في إقرار صريح منها باستخدام الأطفال للتحريض على الموت ونشر ثقافة القتل والعنف وكراهية الآخر عبر ما أسموه "مشروع الشهيد القادم". وهو الأمر الذي يعتبر انتهاك سافر لحقوق الطفل وبالذات لحقوق هؤلاء الأطفال والزج بهم في الصراعات السياسية وبصورة مخالفة لكل القوانين المحلية والدولية ودون علم أهاليهم "،كما أثبتت التحقيقات إنه تم استخدم مجموعة كبيرة من هؤلاء الأطفال "الضحايا" عن طريق الإغراء والتشجيع والتحريض العلني لهم من قبل أحزاب اللقاء المشترك المعارض ،كما أظهر التقرير النهائي لفريق تقصي الحقائق في المناطق المتضررة من الاعتصامات والمواجهات أن عناصر أحزاب اللقاء المشترك المعارض يستخدمون الأطفال والنساء دروعا بشرية في المواجهات المسلحة مع قوات الدولة، بل ويجبرون الأطفال على القيام بأعمال داعمة لمجهودهم الحربي بصورة قهرية وتحت التهديد وبصورة منافية للاتفاقيات الدولية وللأعراف والقوانين اليمنية.

- كما أثبتت التحقيقات قيام عناصر ووسائل إعلام أحزاب اللقاء المشترك المعارض وقنوات الجزيرة وسهيل الفضائيتين وبدعم وتمويل من دولة قطر ،بالتضليل الإعلامي والتحريض العلني للمواطنين اليمنيين وبخاصة بين الأطفال والشباب و المراهقين ببث أخبار كاذبة ومؤثرة جدا بغرض استقطابهم للانضمام لساحات الاعتصامات إلى جانبهم ،ومن خلال إيهامهم بأكاذيب وأخبار لا أساس لها من الصحة ومنها مثلا :أن الرئيس اليمني المنتخب سيرحل عن السلطة بعد

ساعتين ،أو إذاعة أخبار وهمية مضمونها تقديم قيادات عليا في الدولة والحزب الحاكم لاستقالاتها، أو أن بلادهم "اليمن" محتلة من قبل قوات أمريكية وإسرائيلية، وان واجب المواطنين يقتضي الاعتصام من اجل الاستعداد لمقاتلة أولئك الأجانب دفاعاً عن وطنهم.

فرض عقوبات جماعية على المواطنين اليمنيين المجاورين لساحات الاعتصامات

- من خلال التحقيقات والأدلة المجمعة ،ثبت حصول جرائم اعتداء واستيلاء عناصر من أحزاب اللقاء المشترك المعارض على ممتلكات العديد من المواطنين اليمنيين من سيارات ومنقولات واحتلال بيوت وعقارات مملوكة لمواطنين وطردهم منها، خاصة أولئك المجاورين لساحات الاعتصامات وكذلك الناس الذين لا علاقة لهم بالأزمة السياسية كنوع من أنواع الضغط عليهم للانضمام إلى صفوفهم بالقوة،بل وصل الأمر إلى استخدامهم كرهائن وحجز حرياتهم بدون مسوغ قانوني وفي أماكن حجز مجهولة وغير شرعية، للضغط عليهم للوقوف معهم ضد الحزب الحاكم والدولة، فضلا عن قيام مجاميع من تلك العناصر باحتلال مساكن المواطنين المجاورين الذين خرجوا هربا من منازلهم إلى أماكن أخرى أكثر أمنا عقاباً لهم واستخدامها متاريس للاحتماء في مقاومة السلطات ،بل ومنع البعض منهم من أخذ متاعهم وأموالهم ومصادرتها.

- كما لاحظت اللجنة تزايد أعداد النازحين من المواطنين المجاورين لساحات الاعتصامات و المتضررين منها ،وبالتالي يجب على الدولة إغاثتهم واعتبارهم نازحين وفقا للقانون

الدولي، كما يفرض على الدولة وعلى المواطنين القيام بواجباتهم تجاههم وتوفير سبل العيش الكريمة والمناسبة لهم سيما شريحة النساء والأطفال حتى لا تؤثر ظروف الصراع السياسي والعسكري بين أطراف الأزمة السياسية على نفسيتهم وتظل جزء من حياتهم المستقبلية.

- إن الوضع الإنساني والاقتصادي القائم في مخيمات وساحات الاعتصامات يجعل جميع المواطنين -وبالذات المجاورين لساحات الاعتصامات -يعيشون أوضاعا مأساوية لا تطاق ،بل وأكثر صعوبة من الحصار والإغلاق والتشريد المفروضة عليهم من المعتصمين وبدعم من أطراف الأزمة السياسية القائمة،مما يزيد الأمر تعقيدا سيما مع تعثر وصول بعض المنظمات الخيرية والإنسانية إلى الأحياء والحارات المجاورة لمخيمات الإعتصامات للقيام بدورها الإنساني.

- وتشير اللجنة إلى أن الفريق الميداني لاحظ وصول قوافل إغاثة ومساعدات إنسانية محملة بالمواد الغذائية ومعونات الإغاثة الطبية إلى بعض الأحياء المجاورة لمخيمات الإعتصامات وخصوصا التي تقع في ساحة جامعة صنعاء ،وهي مقدمة من الدولة ومن بعض المنظمات لإخوانهم المتضررين جراء حصار الاعتصامات وأحداث المواجهات.

استخدام المساجد و الخطاب الديني المتطرف للتحريض العلني على ارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وفي نشر ثقافة الإرهاب والتطرف.

- بتواريخ متعددة منذ مطلع ٢٠١١م قامت قيادات أحزاب اللقاء المشترك المعارض وحلفائهم من المتمردين والإرهابيين

المتطرفين -كالشيخ الزنداني والحوثي مثلا -بالتدليس والتحريض الديني المتطرف للشباب والضحايا في ساحات الاعتصامات ،بأنهم في جهاد في سبيل الله،بل و تبشيرهم علنا-في ساحة اعتصام التغيير بصنعاء- بان يواصلوا اعتصامهم حتى قيام دولة الخلافة الإسلامية التي ينشدونها من خلال تبنيهم هذه الاعتصامات "غير المرخصة"،ناهيكم عن استخدام هؤلاء المتطرفين الإسلاميين -في حزب الإصلاح مثال الشيخ فؤاد الحميري خطيب جمعة الكرامة ١٨|٣|٢٠١١م بصنعاء- واستغلاله لخطبة الجمعة بإطلاق الوعود التحريضية للمعتصمين بالهجوم على الجدار العازل وتدميره وإزالته ،وهو الجدار الذي سبق للمواطنين المجاورين لساحة الاعتصام بصنعاء إقامته للفصل بينهم وبين المعتصمين من سابق خوفا من المشاكل بين الطرفين ،وتحريض الشباب إن ذلك العمل يعتبر من الشهادة في سبيل الله ودخول الجنة في حالة تعرض احد منهم للقتل في أي مواجهات مع مواطنين تلك الحارة أو قوات الحكومة اليمنية،وبسبب تأثير ذلك التحريض الديني سقط ٤٧ قتيلا من المعتصمين ومئات الجرحى من المعتصمين برصاص متبادل بين أهالي حي الجامعة المجاور لساحة الاعتصام ومسلحين مجهولين ،وقد سقط هذا العدد المهول من الضحايا بسبب تحريضهم من ذلك الخطيب ولأنهم بادروا إلى تنفيذ ذلك التحريض وأزالوا الجدار العازل كما حرضهم ذلك الخطيب المتطرف ولازالت القضية رهن التحقيق القضائي الرسمي ،ناهيكم عن استخدام هؤلاء المتطرفين الإسلاميين -في حزب الإصلاح والحوثيين- لدور العبادة "المساجد"بالوعود التحريضية

للمعتصمين والضحايا بالشهادة في سبيل الله ودخول الجنة في حالة تعرض احد منهم للقتل في أي مواجهات مع قوات الحكومة اليمنية،واعتبار حربهم حربا مقدسة ضد الأمريكان والإسرائيليين الذين تدعي عناصر أحزاب اللقاء المشترك المعارض بأنهم يحتلون اليمن -نظرية الحوثيين-و بأنهم يقاتلون متخفين بأزياء الجيش اليمني وفي أحيان أخرى تزعم تلك العناصر أن الجيش اليمني يقاتل نيابة عنهم،وليس هذا فحسب، بل أثبتت التقارير والتحقيقات قيام قيادات وعناصر أحزاب اللقاء المشترك المعارض وحلفائهم -وبالتحديد المتمرد الديني الحوثي -بالتحريض العلني على تهجير وطرد وإبادة أقلية دينية يمنية هي طائفة اليهود اليمنيين بدون أي مبرر،بينما طائفة اليهود اليمنيين هم من سكان اليمن الأصليين ،وهذه نتيجة طبيعية للثقافة التطرف والعنف والكراهية والطائفية والمذهبية وبث روح الفتنة الداخلية والعداء بين أفراد المجتمع اليمني عموما وفي المناطق التي يتواجدون فيها ويغرسون هذه الثقافة في عقول كل من يغررون عليهم ويستقطبونهم للاعتصام معهم من المواطنين ،وذلك باستخدام كل الأساليب والطرق التحريضية التي تولد لديهم الإرهاب والتطرف الديني والكراهية والعداء وتدفعهم للانتقام من الآخرين خصوصا لمن يخالفونهم في الرأي ،وليس ذلك فحسب بل أثبتت التحقيقات قيام قيادات وعناصر أحزاب اللقاء المشترك المعارض وحلفائهم من المتمردين والإرهابيين بإغراء بعض المواطنين البسطاء بالمال ،واستغلال فقرهم وعوزهم لاستخدامهم كمرتزقة وتسليحهم وتحريضهم دينيا ومذهبيا من اجل المواجهات مع

قوات الدولة ،وبالتالي فان هذه الأفعال كلها تعتبر تحريض علني على ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والإرهاب والتطرف الديني ،وجرائم ضد الإنسانية.

الانقلاب على الشرعية الدستورية ومنهج الديمقراطية اليمنية

-الثابت انه وبتاريخ ٢٧ **ابريل** ٢٠٠٦م أجريت في اليمن ثاني عملية انتخابات رئاسية تنافسية ديمقراطية حرة ومباشرة شاركت فيها كل الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية بما فيها أحزاب اللقاء المشترك المعارضة،وقد نتج عن هذه الانتخابات فوز الرئيس علي عبدالله صالح بفترة رئاسية جديدة لمدة سبع سنوات شمسية تبدأ من ابريل ٢٠٠٦م وتنتهي في ابريل ٢٠١٣م وفقا لأحكام الدستور،وقد وافقت أحزاب المعارضة اليمنية -والتي شاركت فيها -على هذه النتيجة في حينه،كما إن هذه العملية الانتخابية كانت أجريت تحت رقابة وإشراف عشرات من منظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بالرقابة على الانتخابات والتي شهدت لها بالنزاهة وتلبيتها للمعايير الدولية لنزاهة الانتخابات ،ولعل أبرزها هو تقرير بعثة فريق الرقابة الذي يمثل بعثة الاتحاد الأوروبي ،وكذلك فريق من الأمم المتحدة ، والمكون من ٤٤ صفحة،وبالتالي فلايجوز إسقاط نتائج هذه التجربة الديمقراطية اليمنية الناجحة والتي شهد لها العالم من خلال انقلاب غير مشروع لقوى دينية متطرفة وأحزاب معارضة شاركت في خوض هذه التجربة،بل ووافقت على

نتائجها في حينه ،لان ذلك يعتبر تدميرا للتجربة الديمقراطية اليمنية الرائدة على مستوى المحيط الإقليمي العربي .

التدخلات الخارجية غير المشروعة في الشؤون الداخلية اليمنية

- الجدير ذكره إن أمير دولة قطر –الغير شرعي–ورئيس وزراء نظامه وقنوات الجزيرة التابعة لهم مع أحزاب اللقاء المشترك اليمنية المعارضة ،يتشاركون جميعا في تحمل المسؤولية القانونية الكاملة عن ارتكاب جرائم القتل والإبادة الجماعية والإصابات التي حدثت للآلاف من المدنيين اليمنيين العزل بشكل يومي ومستمر في اليمن منذ بداية الأزمة السياسية القائمة وحتى الآن،عبر التحريض العلني والإعلامي الكاذب التابع لهذا النظام الانقلابي الغير الشرعي والذي يبرر أنشطة التمردات الداخلية غير المشروعة لإسقاط الشرعية الدستورية والانقلاب على الديمقراطية اليمنية التي شهد لها العالم بنزاهتها ومشروعيتها، وغرض أمير دولة قطر –الغير شرعي–من تدخلاته في اليمن هو تعميم وفرض نظريته الإنقلابية الغير الشرعية الذي أتت به إلى سدة الحكم في دولة قطر عبر انقلاب وتمرد عسكري قاده هو للإطاحة بعرش والده الأمير الشرعي لدولة قطر –خليفة بن حمد آل ثاني–،ومن ثم استولى على الحكم وطرد أبيه إلى خارج قطر لاجئا مطرودا حتى الآن ،وبالتالي فهو في الأساس نظام غير شرعي وغاصب لعرش أبيه بطريقة غير شرعية وغير

ديمقراطية ،وبالتالي فهو لايحب أي نظام ديمقراطي آخر في المنطقة لأنه لا يؤمن بالديمقراطية أصلا، ولهذا السبب اوجد ومول شبكة قنوات الجزيرة الفضائية ليأبريل بها ومن خلالها الكذب والتضليل الإعلامي لتمويه العالم عن جرائمه في حق والده وليعمم عدوانيته وساديته وجرائمه وتجارب انقلاباته على العالم اجمع وعلى اليمن وتجربته الديمقراطية الرائدة في المنطقة على وجه الخصوص ، وليصبح بعدها هذا الأمير القطري –غير الشرعي–ونظامه الإعلامي الدموي يشكلان تهديدا جديا وحقيقيا للأمن والسلم الدوليين حول العالم اجمع بلا استثناء، كما هو التهديد بأي سلاح نووي فتاك، ولذلك فأن الواجب يقع على كاهل المجتمع الدولي بلا استثناء وجميع منظماته الحقوقية وبالذات العاملة في مجال حقوق الإنسان ، وتلك المنادية بنصرة الشعوب، لان يتعاونوا وتتضافر جهودهم ويتضامنوا جميعا من اجل تقديم هذا الأمير ونظامه الإرهابي –غير الشرعي– للعدالة الدولية حتى لا يفلت من العقاب الذي يستحقه عن سجله الإجرامي الدموي الحافل بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والشعوب في مختلف دول العالم والتي تدخل فيها هذا الأمير غير الشرعي ونظامه الإعلامي والإرهابي الدموي،وما تجمهر المتظاهرين ضده من ضحاياه من مختلف شعوب دول العالم إلا دليل على إن هناك إجماع عربي إنساني ودولي بدأ في التشكل ضده ،وان هنالك جهودا ً مبذولة من اجل إيقاف كل أشكال جرائم التحريض الإعلامي على العنف والكراهية والإبادة ضد البشرية التي ينتهك سلامتها أمير قطر –غير الشرعي– ونظامه الإرهابي

والدموي، باعتباره مجرم حرب ومجرم ضد الإنسانية فارا من العدالة.

- وتؤكد اللجنة أن تلك الأعمال والمأبريلات التي ترتكبها عناصر وشباب أحزاب اللقاء المشترك المعارض والمجاميع المتمردة المسلحة التابعة لهم بحسب ما أظهره تقرير الفريق الميداني لتقصي حقائق الوضع الإنساني في ساحات الاعتصامات في صنعاء وبقية المحافظات وفي المناطق المجاورة والقريبة لساحات الاعتصامات، تعد جرائم جنائية جسيمة وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكا صارخا لكافة الحقوق الإنسانية والمواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، ولاتمت لأخلاق الصراع السياسي بأي صلة لا من قريب أومن بعيد، كما أنها تعد أعمالا إجرامية واضحة المعالم يعاقب عليها القانون الدولي والقوانين المحلية ،مما يتطلب المزيد من الجهود الإنسانية ومزيدا من اهتمام منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية الناشطة في المجال الإنساني بالتحقق من آثار ونتائج الصراع السياسي والعسكري الداخلي في اليمن وما ينتج عنه من سقوط ضحايا مدنيين أبرياء سقطوا ويسقطون يوميا بسبب المواجهات المسلحة بين فرقاء السياسة اليمنيين وشركائهم الدوليين ، وبالتالي يتطلب الأمر مضاعفة الجهود لمساعدة المدنيين النازحين من منازلهم –أي المجاورين لساحات الاعتصامات –في العودة إليها، وتعويضهم عن الأضرار النفسية والمادية التي لحقت بهم جراء تشردهم وتضررهم من التشريد والإغلاق والانتهاكات لحقوقهم من قبل المتسببين والمحرضين وفقا للقوانين الوطنية والدولية.

- وأهابت اللجنة في ذات الوقت بالدولة لاتخاذ كافة التدابير اللازمة لسرعة تأمين الطرق المغلقة وفض الاعتصامات والمظاهرات بالطرق القانونية لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع الضحايا والمتضررين من وجود المخيمات والاعتصامات بجوارهم إلى جانب توجيه الدعوة إلى كافة المنظمات الدولية العاملة في اليمن وكذا منظمات المجتمع المدني لتقوم بدور واسع في تأدية مهامها وتقديم واجبها في مثل هذه الظروف.

- **ثالثا: نص تقرير اللجنة.**

- **رصد لوقائع ومجريات ووقائع الاعتصامات والمسيرات والأفعال التي حصلت منذ مطلع ٢٠١١م :**

- في الثاني من فبراير ٢٠١١م تقدم الرئيس علي عبدالله صالح إلى اجتماع موسع ضم مجلسي النواب والشورى وقيادات عسكرية وأمنية وشخصيات علمية واجتماعية بمبادرة استباقية لدعوة أحزاب المعارضة للتظاهر يوم **الخميس -٣ فبراير-** جاء فيها: نفيه لأي نية مبيتة للتأبيد أو التمديد أو التوريث، وتجميده لمشروع التعديلات الدستورية المعروض على مجلس النواب، ودعوته إلى استئناف الحوار مع قوى المعارضة: معتبرا ما جاء في هذه المبادرة تنازلات لمصلحة البلد.

في الثالث من فبراير شهدت صنعاء أول مظاهرة مطالبة بالتغيير قادتها أحزاب المعارضة برموزها السياسية

والحركية في شارع العدل أمام جامعة صنعاء. كما شهدت خروج مظاهرة مليونية مؤيدة خرجت لتأييد الرئيس صالح والشرعية الدستورية التي يمثلها صالح في ميدان التحرير. وفي تقدير بعض وسائل الإعلام فقد خرج في مظاهرات المعارضة نحو خمسين ألف مشارك في مختلف محافظات الجمهورية، للضغط على الرئيس صالح لتقديم تنازلات أكثر تفضي إلى تداول سلمي للسلطة. ولم تخل المظاهرات من مطالب برحيل صالح عن السلطة على الفور. وشملت المظاهرات العاصمة صنعاء، وعددا من المدن والمحافظات: كتعز، وإب، وعدن، وزنجبار، والوهط، وحجة، ومأرب، والبيضاء، وعتق، وذمار، وريمة، وعمران، والمحويت، والجوف، وحضرموت.

وفي حين كانت بعض هذه المسيرات والاعتصامات (**غير المرخص لها**)سلمية وناجحة ،واجهت قوات الأمن عددا من المسيرات (**غير المرخص لها**) بالأعيرة المطاطية وإطلاق الرصاص الحي في الهواء لتفريق المتظاهرين والقنابل المسيلة للدموع واستخدام الهراوات. وقد أصيب في مدينة المكلا ثلاثة من المتظاهرين نتيجة إطلاق رجال الأمن النار على مسيرة انطلقت حاملة أعلاما انفصالية تشطيرية وصوراً لنائب الرئيس السابق علي سالم البيض وشعارات انفصالية.

في الخامس من فبراير سلّم عبدالكريم الإرياني -عضو اللجنة الرباعية في لجنة الحوار- قادة أحزاب اللقاء المشترك رسالة تتعلق بمقترحات رئيس الجمهورية الواردة في كلمته

أمام مجلسي النواب والشورى لتسوية الوضع السياسي في البلاد؛ غير أن قادة المشترك طلبوا منحهم مهلة يومين لتدارس الرسالة مع شركائهم قبل الرد عليها عبر اللجنة الرباعية.

في التاسع من فبراير، قللت الحكومة اليمنية من مخاوف سقوط البلاد في أزمات سياسية مماثلة لتونس ومصر، مشيرة إلى أنها حافظت دائما على الحوار مع المعارضة. وجاء هذا الموقف على لسان وزير الخارجية د. أبوبكر القربي في تصريحات صحفية بباريس لوسائل إعلام فرنسية.

في ١١ فبراير وعلى إثر تنحية حسني مبارك عن حكم مصر، وقعت اعتداءات وصدامات واشتباكات بين متظاهرين في ميدان التحرير بصنعاء نادوا بسقوط النظام وآخرين مؤيدين له. وكانت السلطة وأنصارها قد استبقت المظاهرات المعارضة بخطوة الاعتصام ونصب عدد من الخيام في وسط ميدان التحرير وبقاء عدد كبير من أنصار الشرعية الدستورية للإقامة فيها.

كما شهدت بقية عواصم المحافظات مظاهرات مشابهة، مؤيدة للشرعية الدستورية وأخرى للمطالبة برحيل السلطة، والتغيير والإصلاح، ورفض التوريث وتمديد الحكم.

وأعلن بمحافظة الحديدة عن تأسيس اللجان الوطنية للانتفاضة والثورة السلمية ضد الفساد والاستبداد. وهو إعلان تبناه عدد من الشباب العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات، بالإضافة إلى ناشطين سياسيين وحقوقيين ومحامين وإعلاميين. وجاء في بيان التأسيس أن اللجان

تهدف إلى مواصلة الثورة السلمية حتى ينعم الوطن ومواطنيه بالعيش الكريم الذي حوله النظام الحاكم الحالي إلى جحيم بفعل سياسات التجويع والإفقار؛ داعيا شباب اليمن في جميع المحافظات إلى المضي قدما في سبيل تغيير جذري لكافة أركان النظام.

كما شهدت مدينة زنجبار بأبين مسيرة جماهيرية لأنصار الحراك الجنوبي استجابة للدعوة التي وجهها إليهم الشيخ طارق الفضلي-متطرف ديني ينتمي للقاعدة-، طافوا خلالها شوارع المدينة مرددين شعارات وهتافات مناهضة للوحدة وللنظام؛ من قبيل: (**لا وحدة.. لا فيدرالية.. ثورتنا ثورة سلمية**) و(**ثورة، ثورة.. يا جنوب**). وتقدم طارق الفضلي -المتطرف-جموع المشاركين الذين ارتدوا ثيابا بيضاء -في إشارة إلى استعدادهم للموت في أي لحظة.

في ١٢ فبراير، شهد ميدان التحرير صدامات بين مظاهرتين خرجت أولاها لتأييد الرئيس صالح والشرعية الدستورية الديمقراطية ، فيما خرجت الثانية -وبعدد لا يتجاوز خمسمائة- مباركة نجاح الثورة الشعبية في مصر، ومطالبة النظام الحاكم في اليمن بالرحيل، لتنتهي الصدامات التي استخدمت فيها العصي والهروات والأسلحة البيضاء بانسحاب الثانية المعتدية .

في ١٣ فبراير، أقام أنصار الشرعية الدستورية اعتصاما دائما في ساحة ميدان التحرير، حيث نصبت به خياما لإقامة معرض للأشغال اليدوية لمنع التظاهر فيه.

في المقابل انطلقت مظاهرة (**غير مرخص لها**)من أمام جامعة صنعاء واتجهت إلى أمام مقر الأمن المركزي بالقرب

من دار الرئاسة، هاتفة بـ"الشعب يريد رحيل النظام"،وتم التعامل معها بلطف ولم يتم الاعتداء عليها حتى انتهت .

كما عممت حركة "**٣ فبراير**" الشبابية -حسب وصفها لنفسها- قائمة بأسماء ومناصب أقارب الرئيس علي عبدالله صالح، وطالبت في بيان لها بتنحية هؤلاء الأقارب من مناصبهم، وبإفساح المجال للكفاءات المعطلة من أبناء الشعب-حسب قولها-. وقال البيان إن على الرئيس القيام بإجراءات ملموسة وعاجلة إن أراد أن يجنب نفسه السقوط ويجنب الشباب تبعات التظاهر.

في ١٤ فبراير، قام موظفون ينتمون لأحزاب المشترك المعارض ويعملون في هيئة موانئ خليج عدن باقتحام مكاتبها الإدارية ونهبها وتخريبها ، وبإخراج رئيس مجلس إدارتها وكبار الإداريين منها. كما شارك المئات من المحتجين في مظاهرة جابت شوارع عدن، والتحمت مع رجال الشرطة برشقهم بالحجارة، وقال سكان إن قوات الأمن استخدمت الهراوات فقط لتفريق المتظاهرين، واعتقلت خمسة أشخاص منهم.

وفي صنعاء طارد أنصار للمعارضة مسلحين بزجاجات مكسورة وخناجر وحجارة الآلاف من المتظاهرين المنادين بالتمسك بالشرعية الدستورية ، ليتحول الاحتجاج إلى عنف متزايد.

وشهدت تعز -لليوم الرابع- مظاهرات مماثلة (**غير مرخص لها**)شارك فيها آلاف المواطنين، واعتقلت الشرطة ١٢٠ شخصا منهم -حسب بيانات منظمات المجتمع المدني- وجرح ثمانية آخرون.

في ١٥ فبراير، شكل الشباب المعتصمون بمدينة تعز لجان

نظام من مئات الشباب لتأمين مقر الاعتصام (**غير المرخص له**) من جميع الطرق المؤدية إليه ؛ وواصلوا اعتصامهم لليوم الخامس على التوالي.

من جهته ألقى المتمرد الشيعي عبدالملك الحوثي كلمة بمناسبة المولد النبوي في صعدة طغى عليها الجانب السياسي، حيث أعلن عن خروجه إلى الشارع ومطالبته السلطة بسرعة الرحيل من البلاد؛ مؤكدا أن إرادة الشعوب هي القادرة على التغيير، وأن إرادة الله تعالى ستنضم إلى إرادة الشعب اليمني في حال خرج إلى الشارع بصدق وجدية وبشكل واسع وشامل. وحرض الحوثي كافة أبناء اليمن إلى الخروج ضد السلطة والاستفادة من ثورتي مصر وتونس، وقال: "إننا سنكون في طليعة الشعب اليمني في حال خروجه بشكل واسع" حاثا الجماهير على سرعة الخروج.

وقالت مصادر محلية: إن وفودا كبيرة من محافظات صنعاء وحجة والمحويت وعمران والجوف ومأرب والبيضاء وذمار وشبوة حضرت الاحتفال.

في ١٦ فبراير، حاصر المئات من المتظاهرين المنتمين لأحزاب المشترك المعارض من أبناء مديرية المنصورة في عدن مبنى قسم شرطة ورددوا هتافات انفصالية عبر مكبرات الصوت وأخرى تنادي بسقوط النظام، ما دفع قوات الأمن المركزي إلى الاكتفاء بفرض طوق أمني على الطريق المؤدي من أمام شرطة المنصورة إلى مدينة الوحدة السكنية. وتحدثت الأنباء عن فوضى عارمة وتخريب قام به المتظاهرين واجتاح مديرية المنصورة.

كما اعتصم عشرات العمال في شركة النفط اليمنية بعدن ومؤسسة المياه والصرف الصحي بخور مكسر وكريتر عدن من المنتمين لأحزاب المشترك المعارض ، فيما واصل العشرات من العاملين في مؤسسة موانئ خليج عدن ومؤسسة الأثاث والتجهيزات المدرسية والمؤسسة العامة للكهرباء من المنتمين لأحزاب المشترك المعارض بعدن اعتصامهم لليوم الثاني على التوالي، للمطالبة بإسقاط النظام .

في ١٧ فبراير، خرج عشرات الآلاف في كل من صنعاء وعدن والحديدة ولحج وتعز في مظاهرات حاشدة "غير مرخص لها"تطالب بإسقاط النظام. كما خرج في مدينة البيضاء المئات من أبناء المحافظة في مظاهرة شبابية"غير مرخص لها"-هي الثالثة من نوعها- مطالبين برحيل النظام. كما خرج العشرات من الشباب في مظاهرة "غير مرخص لها"في مدينة إب مطالبين بإسقاط النظام، لكنها انتهت بمواجهة مع أطقم عسكرية. كما خرج المئات من أبناء ردفان في مسيرة "غير مرخص لها" جابت شوارع مدينة الحبيلين، رافعة أعلام دولة الجنوب السابقة، معلنين عن تضامنهم مع أبناء عدن، ومستنكرين ما تعرض له أبناء ردفان من قمع لمظاهراتهم السلمية. وناشد البيان الصادر عن هذه المسيرة المجتمع العربي والدولي إلى سرعة التحرك لحماية (**الشعب الجنوبي**)! وإدانة ما وصفوها بأعمال القتل وحرب الإبادة من قبل الجيش والأمن، وتشكيل لجان تحقيق دولية، ونقل الحقائق من أرض الواقع، والدفاع عن حقوق الإنسان الجنوبي.

ودعت المسيرة "غير المرخص لها"جميع أبناء الجنوب التوجه إلى عدن لشد أزر شباب عدن ورجالها وعدم العودة حتى تحقيق النصر.

في ١٨ فبراير، أو ما أطلق عليها بـ"جمعة البداية"، توافد الآلاف للصلاة في مسجد الجامعة الجديدة بصنعاء، حيث اكتظت الشوارع بالمصلين، وعقب الصلاة خرج الآلاف في مسيرة "غير مرخص لها"تهتف بشعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، لكن المظاهرة ووجهت بمسيرة أخرى "غير مرخص لها" من قبل مؤيدي الشرعية الدستورية في أثناء مسيرتها نحو ميدان السبعين. وفي محافظة تعز توافد عشرات الآلاف إلى ميدان التحرير للمشاركة، هاتفين "الشعب يريد إسقاط النظام"، لليوم الثامن، وأخرى خرجت في محافظة لحج. كما شهدت مديرية المنصورة عدن تظاهرة"غير مرخص لها" للآلاف احتشدوا من مختلف مديريات المحافظة مرددين شعارات تنادي بسقوط النظام، في حين غابت الشعارات الانفصالية عن التظاهرة، كما خرجت تظاهرة "غير مرخص لها"للعشرات في منطقة القلوعة. كما أحرق أنصار من أحزاب المشترك المعارض-بحسب بيان وزارة الداخلية- في الساعات الأولى من الفجر مبنى السلطة المحلية في مديرية الشيخ عثمان دون أن تسجل أية إصابات بشرية للشرطة.

في هذه الأثناء قام الشيخ حسين عبدالله الأحمر -وهو عضو مجلس نواب "كما انه رئيس لمايسمى بمجلس التضامن الوطني "وهو منظمة غير شرعية"- قام بزيارة إلى مختلف المناطق بمحافظة عمران على رأس موكب كبير من المسلحين

وضم مئات السيارات، سعياً لإجهاض اللقاءات التي عقدها الرئيس صالح مع عدد من الشخصيات الدينية والاجتماعية في مختلف مديريات عمران. وألقى حسين الأحمر في مظاهرة "غير مرخص لها" كلمةً أكد فيها تأييد (**قبائل حاشد**)للتغيير ووقوفها إلى جانب الثورة الشعبية السلمية التي اندلعت في عدد من محافظات الجمهورية، للمطالبة بإسقاط النظام ؛ معلنا عن مهرجان موسع سيعقد في مدينة عمران أو منطقة خارف، يجمع كل أبناء المحافظة من قبيلتي حاشد وبكيل، ويفضي -حسب قوله- إلى تشكيل لجنة من مشائخ وعلماء ومفكرين ومثقفين وشباب يتولون التحضير لاجتماع موسع يعمل على التآخي بين أبناء هذه المحافظة ودراسة الأحداث السياسية والأوضاع الاجتماعية والمعيشية المعتملة في ربوع اليمن، وتحديد موقف موحد ومشرف تجاهها.

وقال حسين الأحمر: إذا استمرت السلطة في تخويف أبناء العاصمة ببلاطجتها سنضطر إلى التدخل العسكري ؛ وأضاف: أن من يحمي صنعاء ليست القوات المسلحة أو الجيش وإنما قبائل عمران، والذين لولاهم لكان الحوثي -حد تعبيره- داخل الرئاسة؛ وأكد أن قبائل حاشد وكل قبائل اليمن متوحدة ولن تتفرق؛ ومعتبراً أن محاولات النظام الحاكم للتفريق بين تلك القبائل من خلال استغلال السلطة والمال العام ستبوء بالفشل..الخ .

في ٢١ فبراير، تجاوز عدد المشاركين في المظاهرات "غير المرخص لها"في ساحة التغيير أمام الجامعة الجديدة عشرة ألف شخص غالبيتهم من أعضاء وأنصار أحزاب اللقاء

المشترك المعارض وبالذات من حزب الإصلاح حسب مصادر صحفية؛ وانضم إليها مجاميع قبلية وأخرى من الجنود والضباط. فيما زار الساحة عدد من أعضاء مجلس النواب وشخصيات اجتماعية، إضافة إلى عدد من القيادات الوسطى للقاء المشترك..

كما خرج المئات من أبناء محافظة صعدة بمديرية ضحيان (**مناطق المتمرد الحوثي**) في مظاهرة "غير مرخص لها" تنادي بإسقاط النظام، وأكد بيان ذيل باسم أبناء محافظة صعدة تضامنهم الكامل مع أبناء الشعب، مطالبين بتحرك شعبي واسع وجاد ومسئول لإزاحة من وصفوها "السلطة المجرمة"، وأعلن البيان استمرار الفعاليات والمظاهرات "غير المرخص لها" حتى رحيل النظام.

كما وفدت مجاميع قبلية تنتمي إلى أحزاب المشترك إلى مخيمات المعتصمين أمام جامعة صنعاء؛ وذلك في إطار مبادرة أطلقوا عليها (**قبائل من أجل التغيير**)، معلنة انحيازها إلى جانب مطالب الشباب المعتصمين، وبينهم ممثلين عن قبائل مأرب والجوف وتيار المستقبل ومؤتمر بكيل العام وفعاليات قبلية أخرى ومشائخ آخرين دعموا المبادرة.

في ٢٢ فبراير، -بحسب رواية إعلام المعارضة-حاول عدد من أنصار الحزب الحاكم اقتحام ساحة التغيير بصنعاء ، وهو الأمر الذي تصدى له المعتصمون وأحرقوا سيارة لأنصار المؤتمر. ، وأسفرت المواجهات عن طعن وجرح عشرين من أنصار الحزب الحاكم والمعتصمين ورجال الأمن ،في الوقت الذي يؤكد شهود عيان إن المعتصمين هم الذين اعتدوا على

أنصار الشرعية الدستورية وقاموا بإحراق السيارة لأنها كانت تحمل صور الرئيس وتمر أمام المعتصمين من شارع الجامعة وهذا هو التفسير الأقرب للحقيقة .

كما شهدت مدينة الصعيد بمحافظة شبوة مسيرة "غير مرخص لها" طافت شوارع المدينة، وشارك فيها العشرات من أبناء المديرية للمطالبة بإسقاط النظام، ونددوا بالأساليب القمعية التي تنتهجها السلطة ضد المتظاهرين في عدد من محافظات الجمهورية المطالبين بالتغيير، معلنين تضامنهم مع كافة الفعاليات السياسية المطالبة برحيل النظام. وحسب مصادر محلية فإن هذه الفعالية جاءت استجابة لدعوة من الأمين العام لحزب رابطة أبناء اليمن (**رأي**) محسن بن فريد المنحدر من المديرية. ومديرية الصعيد تمثل المعقل الرئيس لقبيلة العوالق كبرى قبائل جنوب اليمن التي ينحدر منها رئيس الوزراء الدكتور علي مجور، والقيادي في الحزب الحاكم عارف الزوكا، إضافة إلى مؤسس الحراك الجنوبي العميد ناصر النوبة.

وفي محافظة الضالع أصيب أربعة معلمين -ينتمون لأحزاب المشترك المعارض-بأعيرة نارية عند تفريق الأمن لمظاهرة "غير مرخص لها" دعت إليه نقابة المعلمين بالمحافظة وشارك فيها المئات منهم، حيث استخدم الأمن الرصاص الحي للهواء والقنابل المسيلة للدموع واعتقل عدد من المتظاهرين وأفرج عنهم لاحقا.

في ٢٣ فبراير، توفي معتصم وجرح ٢٧ آخرون نتيجة هجوم قام به مجهولون ليلا بالرصاص الحي والحجارة على المعتصمين في ساحة التغيير بصنعاء.

كما توفي جريح سابق أصيب بمدينة المنصورة بمستشفى الجمهورية بخور مكسر؛ وبذلك ارتفع عدد القتلى في عدن إلى ١٠ قتلى منذ ١٦ من فبراير الجاري؛ فيما تحدثت مصادر عن أن عدد القتلى وصل إلى ١٣ قتيلا حتى الآن، في حين فاق عدد الجرحى أكثر من ٨٠ جريحا. كما تداعى عشرات الشباب لليوم السادس على التوالي للاعتصام بمحافظة الحديدة.

من ناحية أخرى كشفت مصادر خاصة عن اتفاق توصلت إليه قيادات في الحراك الجنوبي المسلح واللقاء المشترك في عدن على توحيد المطالب والشعارات أثناء تنفيذ الفعاليات والمظاهرات "غير المرخص لها"المناوئة للنظام. ونقلت صحيفة "الأمناء" الأسبوعية الصادرة من مدينة عدن عن تلك المصادر قولها: إن قيادات الحراك والمشترك اتفقت على توحيد شعاراتها بحيث تنحصر في المطالبة بإسقاط النظام كهدف تتفق عليه جميع قوى المعارضة والحراك في هذه المرحلة، كما اتفقت هذه القيادات على منع أي استفزازات بين أنصارها حتى لا تترك المجال مفتوحا أمام النظام لاستثمار أي انشقاق يستعيد من خلاله النظام أنفاسه والحصول على أوراق أخرى للعب بها. وبينت تلك المصادر أن الاتفاق نص أيضا على عدم رفع أي أعلام أو شعارات قد تشكل استفزازا لأي من الطرفين.

وطافت مسيرة للآلاف من المتظاهرين -ينتمون لأحزاب المشترك والحراك -أحياء وشوارع مديرية المنصورة مطالبة برحيل النظام؛ مع توافد حاشد في مديريات المنصورة وخور

مكسر وكريتر من الشباب والأحزاب للمشاركة في هذه المظاهرات"غير المرخص لها"، فيما شهدت ذات المديريات نصب مزيد من الخيام. وارتفع عدد قتلى المواجهات المسلحة في محافظة عدن **يوم ٢٣ فبراير إلى ١١ قتيلاً**؛ في حين لا يزال عشرات الجرحى في مستشفيات عدن؛ وأكثر من ٥٠ معتقلاً لدى الأمن على ذمة الاحتجاجات التي انطلقت **يوم الأربعاء ١٦ فبراير.**

وفي محافظة الضالع خرجت مسيرة"غير مرخص لها" تقدر بالمئات ترفع شعارات وأعلاما تشطيرية انفصالية ، وتطالب بالإفراج عن معتقلي الحراك الجنوبي.

في ٢٥ فبراير، تظاهر أكثر من خمسين ألف يمني -ينتمي اغلبهم لأحزاب المشترك-في عدد من المحافظات اليمنية للمطالبة بإسقاط النظام. وقد احتشدت هذه التظاهرات في العاصمة صنعاء إضافة إلى محافظات تعز وعدن وإب والحديدة ولحج وحضرموت وأبين وذمار. وصرح القيادي الديني -المتطرف- الشيخ عبدالله صعتر -في خطبة الجمعة التي اسماها (**جمعة الانطلاق**) التي ألقاها في ساحة الاعتصام- بأن الخروج إلى التظاهرات "غير المرخص لها"فرض واجب على كل مسلم ومسلمة،وتحريضه الناس على ثقافة الكراهية والموت والارهاب....الخ.

كما شهدت مدينة زنجبار بأبين عقب صلاة الجمعة مسيرة "غير مرخص لها" شارك فيها المئات من أبناء المحافظة للمطالبة بإسقاط النظام. علما بأن مسيرات ومظاهرات "غير مرخص لها" تجوب شوارع المدينة ليليا منذ أكثر من أسبوع

لذات الغرض من دون أن تشهد أي مصادمات أو مواجهات بين المتظاهرين ورجال الأمن الذين عادة ما يراقبون الموقف من بعيد.

في المقابل تظاهر في ميدان التحرير بصنعاء حوالي ٢مليون مواطن يمني من مؤيدي الشرعية الدستورية وأنصار الحزب الحاكم للمطالبة بالحوار الوطني وتأييداً للرئيس صالح، ورددوا هتافات مناوئه للمعتصمين في ساحة التغيير، ووصفوهم بـ"الخونة" و"العملاء".

في ٢٦ فبراير، خرج المئات من أعضاء وأنصار أحزاب اللقاء المشترك في مسيرة "غير مرخص لها"بمديرة قعطبة محافظة الضالع مطالبين بإسقاط النظام، وسميت المسيرة التي تعد الأولى في المنطقة بمسيرة كسر الخوف.

في ٢٧ فبراير، تواصلت فعاليات الاعتصام المفتوح بحديقة الشعب بمحافظة الحديدة.

كما اعتصم المئات من طلاب الجامعة والمدارس والمعاهد أمام إدارة أمن المكلا، لليوم الثاني على التوالي، مطالبين بإسقاط النظام وإطلاق سراح المعتقلين.

كما خرجت تظاهرة لأحزاب المشترك المعارضة والحراك الانفصالي"غير مرخص لها"في شبام بحضرموت، لكنها قمعت من قبل قوات الأمن، غير أن تظاهرة أخرى "غير مرخص لها"أكبر من سابقتها قامت بعدها وضمت المئات من أبناء مدينة شبام ولكن كان اغلبهم من الأطفال والقاصرين وطلاب المدارس، رددوا خلالها جموع المشاركين فيها العديد من الشعارات الانفصالية والتي تطالب برحيل النظام فيما

ردد طلبة المدارس والأطفال الذين استخدموا في المظاهرة شعارات (**لا دراسة ولا تدريس حتى يسقط الرئيس**)!

في ٢٨ فبراير، شهدت العاصمة صنعاء ومختلف المحافظات إجراءات أمنية مشددة عشية مسيرات جمعة الغضب التي دعت لها أحزاب اللقاء المشترك تضامنا مع شهداء وجرحى عدن، في حين رفضت أحزاب المشترك المشاركة في حكومة وحدة وطنية دعا الرئيس إلى تشكيلها والإعلان عنها.

حيث شوهدت تعزيزات عسكرية وناقلات تتوزع على مداخل ومخارج العاصمة وعدد من الأحياء السكنية، بالإضافة إلى استحداث نقاط تفتيش جديدة، وهي نفس الإجراءات الأمنية التي شهدتها بقية المحافظات اليمنية وخاصة المحافظات التي تشهد حركة احتجاجات واسعة.

كما انطلقت مظاهرة "غير مرخص لها"لأبناء مدينة تريم بحضرموت تطالب بإسقاط النظام، وشارك في المظاهرة التي نظمها قيادات أحزاب المعارضة بالمدينة وبالذات أعضاء حزب الإصلاح الديني، جاء في مقدمتها الشيخ عمر باعديل- إمام وخطيب جامع الخير، وعمر سالم هبشان -عضو المجلس المحلي بالمدينة.

واعتبر المشترك على لسان ناطقه الرسمي الدكتور محمد صالح القباطي دعوة الرئيس إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية لعبا في الوقت الضائع، ومحاولة يائسة لامتصاص الغضب المتصاعد المطالب برحيله.

في ا أبريل، شارك المئات من أنصار اللقاء المشترك والمواطنين بمحافظة شبوة في مسيرة "غير مرخص لها"جابت شوارع المدينة، مرددين شعار: "**الشعب يريد إسقاط النظام**".

كما احتشد المئات في مدينة ذمار في مظاهرة "غير مرخص لها" انطلقت من وسط المدينة باتجاه الاستاد الرياضي مطالبين بإسقاط النظام.

في ٤ أبريل، أدى أكثر من خمسة ألف مواطن صلاة الجمعة بساحة الحرية بمحافظة إب تضامناً مع المعتصمين المطالبين برحيل النظام. وقد شارك المصلين عدد من أعضاء مجلس النواب عن المحافظة.

كما شهدت مدينة تعز وللجمعة الثالثة على التوالي حشودا كبيرة، وقدرت-المعارضة- أعداد المحتشدين بزهاء مليون مواطن أدوا صلاة الجمعة في ساحة الحرية-وهو تقدير مهول ومبالغ فيه كثيرا-بينما الحقيقة عكس ذلك. ودعا خطيب الجمعة الشيخ سهيل بن عقل-متطرف إخواني-، الذي اعتبر الحكام رأس البلاء للأمة، المعتصمين إلى عدم مغادرة الساحة إلا بعد سقوط الظلم والفساد، محذرا إياهم من التراجع والتنازل عن مطلبهم المتمثل برحيل النظام، واصفا أي تراجع بأنه سيكون بمثابة "انكسار لراية الأمة".

وفي المقابل، أدى مئات الآلاف من مناصري الرئيس صالح صلاة الجمعة في ساحة ميدان الشهداء بمدينة تعز، ودعا خطيب الجمعة عبدالرحمن الرميمة إلى الاستجابة لمبادرة رئيس الجمهورية والنقاط الثمان التي طرحها العلماء وتجنيب الوطن شرور الفتن والخراب.

أما في صنعاء، فقد صلت حشود المتظاهرين في ساحة التغيير فيما سمي بجمعة "التلاحم"، بحضور عدد من قيادات أحزاب اللقاء المشترك. وقدرت الحشود بقرابة مائة ألف

شخص، مع حضور لافت للنساء. ودعا خطيب الجمعة يحيى الديلمي -المحسوب على المتمردين الحوثيين- إلى استمرار الاعتصامات في ساحات التغيير حتى إسقاط النظام.

وفي الجانب الآخر، شهد ميدان التحرير والسبعين وسط صنعاء مهرجانا جماهيريا حاشداً -لأنصار الحزب الحاكم والشرعية الديمقراطية -عقب صلاة الجمعة بمشاركة ٣ ملايين من المواطنين -بحسب تقديرات الحزب الحاكم-الذين توافدوا على الساحة من مختلف مديريات أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء مناصرة لمبادرة رئيس الجمهورية الداعية للحوار. ورفع المحتشدون في هذا المهرجان شعارات: "نعم للشرعية الدستورية عبر صناديق الاقتراع" "نعم للأمن والاستقرار والتنمية"، "لا للفوضى والتخريب"، "لا لصناع الأزمات ومثيري الفتن"، "لا لمثيري المناطقية والطائفية". وفي كلمته بالمهرجان جدد الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام سلطان البركاني دعوته لكافة القوى السياسية للحوار الوطني والجلوس على طاولة الحوار لمناقشة القضايا الوطنية وإيجاد حلول ومعالجات تحفظ لليمن وحدته وأمنه واستقراره وتحمي مقدراته ومكتسباته الوطنية.

أما في عدن، فقد شيع عشرات الآلاف ثلاثة من قتلى الاحتجاجات المطالبة بإسقاط النظام في المحافظة بعد الصلاة عليهم عقب صلاة الجمعة في كل من مديريتي المعلا والمنصورة؛ ونددوا بقمع التظاهرات السلمية واستخدام الرصاص الحي، مرددين المطالبة بإسقاط النظام ومحاسبة القتلة ومحاكمة مدير أمن عدن وقادة الأمن المركزي.

كما توافد آلاف المواطنين في العديد من المدن اليمنية في جمعة

"التلاحم" للمطالبة بإسقاط النظام، في عمران والحديدة وحضرموت؛ وانتهت جمعة "التلاحم" بسقوط قتيلين وإصابة آخرين في حرف سفيان بمحافظة عمران خلال إطلاق النار من أحد المواقع العسكرية؛ واتهم الناطق باسم الحوثيين محمد عبدالسلام قوات الجيش بقصف تجمع سلمي لمواطنين يطالبون بإسقاط الرئيس صالح.

في ٥ أبريل، أدت جموع غفيرة من أبناء محافظة شبوة صلاة الغائب على أرواح القتلى الذين سقطوا في ساحات الثورة ، بعد مسيرة حاشدة حضرها الآلاف من أبناء المحافظة، وجاب من خلالها المتظاهرين شوارع مدينة عتق عاصمة المحافظة مطالبين بإسقاط النظام ومنددين بأعمال البلطجة والقتل للمتظاهرين سلميا في عموم محافظات اليمن.

في ٦ أبريل، -بحسب مصادر إعلام المعارضة -ارتفع عدد المصابين بمحافظة إب إلى أكثر من ٤٠ شخصا في ساحة الحرية جراء إقدام عدد ممن أسموهم (**بالبلاطجة**) ويقصد بهم (**أنصار الرئيس صالح والشرعية الدستورية**) على اقتحام مكان المعتصمين. وقالت مصادر المعارضة إن الشرطة العسكرية فكت الاشتباكات بين الطرفين التي كانت قد اندلعت قبيل صلاة الظهر حينما قدم (**أنصار الشرعية الدستورية**) إلى ساحة المعتصمين وقاموا برشقهم بالحجارة والهراوات.

في ٧ أبريل، تواصلت الاحتجاجات المطالبة بإسقاط النظام في ساحة الحرية لليوم الثالث والعشرين على التوالي، في ظل تصاعد الضغوط المطالبة بتوسيع الاحتجاجات وتصعيدها وتزايد حركة الاستقالات..

كما خرجت لأحزاب المعارضة مسيرة"غير مرخص لها" لطلاب مدرستي الشعب وثانوية تعز الكبرى وكذا ضمت أطفال وقاصرين قاموا بالزج بهم للتظاهر للمطالبة بإسقاط النظام، وتعد الأكبر منذ بدء الاحتجاجات بسبب استخدام الأطفال وطلاب المدارس، مرددين شعار: (**لا دراسة ولا تدريس حتى يسقط الرئيس**).

وخرجت مسيرات جماهيرية "غير مرخص لها"في مديريات حيدان وسحار ورازح بمحافظة صعدة، وشارك فيها المئات من المتمردين الحوثيين والمواطنين هاتفين بشعارات إسقاط النظام، ومؤكدين توحدهم مع جميع جماهير الشعب اليمني في المطلب والوسيلة والهدف.

من جانبه جدد القيادي الشيعي في جماعة الحوثي المتمردة صالح هبرة التأكيد على وقوف الجماعة مع مطالب الشباب لإسقاط النظام بكل ما تملك، مضيفا في تصريح صحفي "لم يبق أمام النظام سوى الرحيل"، وفي إشارة إلى أحزاب المعارضة قال هبرة: "ننصح أولئك الذين يضعون رجلا في قصر الرئاسة ورجلا في ساحة التغيير أن يقفوا موقف الشعب وينزلوا عند مطالبه قبل أن يتجاوزهم..".

في ٨ أبريل، توافد عدد من الشيوخ والنساء والأطفال إلى ساحة التغيير أمام جامعة صنعاء؛ تضامنا مع قتلى ثورة شباب التغيير الذين سقطوا من قبل في المواجهات المسلحة في كل من صنعاء وعدن وتعز وعمران وإب.

وأخرجت أحزاب اللقاء المشترك والحراك بمدينة عتق بمحافظة شبوة مسيرة "غير مرخص لها"لأطفال وطلاب

المدارس تطالب بإسقاط النظام، وتوجهت بهم إلى مكتب التربية والتعليم مرددة شعار: (**لا دراسة ولا تدريس حتى يسقط الرئيس**)، إلا أنه تم اعتراضهم من قبل المواطنين وأولياء الأمور ونتج عنه اشتباك أدى إلى تدخل قوات الأمن التي قامت بتفريقهم وإطلاق الرصاص الحي في الهواء .

وشهدت مديريات كريتر والمعلا والمنصورة ودار سعد مسيرات غاضبة "غير مرخص لها"تقودها أحزاب المعارضة والحراك الانفصالي وتنادي بإسقاط النظام ورحيل الرئيس صالح في ظل غياب كامل للتواجد الأمني داخل المديريات، في حين اقتصر وجود المدرعات والعربات العسكرية والأمنية على مداخل مديرية خورمكسر والطرق المؤدية إلى ساحة العروض وانتهت المظاهرة بعد تخريب وقطع المتظاهرين للطرق وأعمدة الكهرباء ونهب بعض المحلات الخاصة والممتلكات العامة للدولة .

كما شهدت عدد من مديريات محافظة عدن خروج عدد من طلاب الثانوية وأطفال وقاصرين في مسيرات"غير مرخص لها" تنادي برحيل الرئيس صالح، مرددة شعار: (**لا دراسة لا تدريس إلا برحيل الرئيس**)، في حين توقفت العملية التعليمية في كامل مدارس المحافظة بدون استثناء.

وفي ١٦أبريل والمعروف "جمعة الكرامة" سقط عشرات القتلى والجرحى والمصابين في ساحة التغيير أمام جامعة صنعاء،في مواجهات مسلحة ،بعد تحريض المعتصمين والضحايا من قبل خطيب جمعة الكرامة "الشيخ فؤاد الحميري-وهو متطرف وقيادي بحزب الإصلاح"حيث تفيد المعلومات والتقارير وشهادات الشهود الموثوقة إن الشيخ

الحميري هو الذي حرضهم على وجوب الهجوم وتهديم الجدار العازل الذي أقامه أهالي الحارات المجاورين للساحة لعدم التضرر منهم، وكان هذا التحريض هو سبب الكارثة الحقيقي ،وبعد هذه الكارثة قامت وسائل إعلام أحزاب المعارضة بإلصاق تهمة القتل بقوات النجدة والأمن المركزي إضافة إلى الحرس الجمهوري واتهمتها بإطلاق الرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع تجاه المعتصمين مما أدى الى قتل وإصابة عدد كبير منهم ؛ فيما أوضحت مصادر إعلامية لأحزاب المعارضة باستخدام قوى الأمن لغازات سامة غير معروفة وأنها محرمة دوليا، في حين شهدت الساحة تعزيزات أمنية كثيفة لقوات الأمن المركزي ومدرعات ودبابات للحرس الجمهوري بدأت منذ الصباح، فيما وضعت حواجز أسمنتية على مداخل الساحة من جهة الطرق المؤدية إلى الصافية والحصبة بالعاصمة صنعاء.

-**بتاريخ ٥ |٤|٢٠١١م** أعلن رئيس وزراء دولة قطر ووزير الخارجية في مؤتمر صحفي بقوله :"انه يجب على الرئيس اليمني علي عبدالله صالح إن يرحل الآن عن السلطة في اليمن ....." وهذا الكلام منه يعتبر تدخل غير مشروع في الشؤون الداخلية اليمنية وانتهاك سافر لسيادة اليمن الدولة العضو بالأمم المتحدة ،كما انه يمثل تهديدا صريحا للأمن والسلم الدوليين وانتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة،كما يكشف هذا الاعتداء عن وقوف دولة قطر وراء كل جرائم وانتهاكات حقوق الإنسان المنهجة التي حدثت وتحدث يوميا في اليمن من قبل عصابات التخريب والإرهاب والتمرد غير

المشروعة التي تدعمها دولة قطر ونشط داخل اليمن منذ أكثر من عدة سنوات .

-**بتاريخ** |٣| ٢٠١١م نشرت قناتي الجزيرة وسهيل الفضائيتين خبر "كاذب" عن فضيحة تعذيب بشعة كانت حدثت في عام ٢٠٠٧م في احد السجون العراقية في عهد النظام العراقي السابق،بينما نسبت القناتين وقوع تلك الفضيحة إلى اليمن -وتحديدا أنها وقعت في السجن المركزي بصنعاء **في ٦من أبريل ٢٠١١م** .

-**بتاريخ ٢٧أبريل ٢٠١١م** نشرت قناتي الجزيرة وسهيل الفضائيتين خبر كاذب كان سببا مباشرا في وقوع حادثة قتل كان ضحيتها الشاب اليمني المرحوم نجدي المنجدي وهو من أبناء محافظة عمران ،والذي سقط قتيلا "انتحارا" بسبب سماعه وتصديقه لخبر كاذب نشرته شبكة قنوات الجزيرة وسهيل ومضمون الخبر الكاذب "إن مصادر موثوقة أكدت لهما إن رئيس الجمهورية علي عبد الله صالح سيرحل عن السلطة خلال ساعتين فقط "،وبالفعل فبعد نشرهما لهذا الخبر الكاذب وبهذا الكيفية فقد مثل صدمة للضحية المنجدي الذي صدق هذا الخبر وهو الذي كان قد قطع عهدا على نفسه -بحسب شهود العيان- بأنه سيقتل نفسه لو حصل وإن تنازل رئيس الجمهورية عن منصبه قبل نهاية ولايته الدستورية في عام ٢٠١٣م ،إلا انه وبسبب إذاعة الخبر الكاذب في القناتين أعلاه وتأكيده من قبلهما بشكل قاطع وتصديق الضحية له ،مما دفع بالضحية المرحوم المنجدي إلى قتل نفسه وبذلك الشكل المحزن والمؤلم وبسبب إذاعة

مثل ذلك الخبر الكاذب والذي نفاه وكذبه مصدر مسئول لاحقا واتضح فعلا عدم صحته،وبالتالي المتهمين جميعا يكونوا -ووفقا للشرع والقانون- هم المسئولين والمتسببين عن مقتل الشاب المنجدي بالتسبب ،وبالتالي يجب محاسبتهم عن واقعة تسببهم في مقتل الشاب المنجدي وفقا لكل القوانين باعتبارهم في حكم القتلة المباشرين له ،لأنهم تسببوا بخبرهم الكاذب سالف الذكر في مقتل الشاب الضحية وإهدار دمه المعصوم بدون أي مسوغ ،ناهيكم عن إن المتهمين جميعا وعبر وسائل إعلامهم مستمرين في حث وإغراء أبناء اليمن جميعا على المشاركة في تلك الاعتصامات والتجمعات والمهرجانات والمسيرات الجماهيرية-غير القانونية وغير المرخصة-، وهي الفعاليات التي سبقتها حملات إعلامية سياسية، دعائية تحريضية غير مسبوقة، بين قطبيّ العملية السياسية الوطنية ، ممثلة بحزب المؤتمر الشعبي العام "الحزب الحاكم" وأحزاب اللقاء المشترك "المعارضة" ، وبالتالي فان ما أنتجه التحريض الإعلامي العلني للمتهمين من جرائم قتل وإصابات وغيرها وصلت إلى حد إشعالهم لنار الفتنة الداخلية والحرب الأهلية بين أبناء اليمن الواحد ،يتحمل المتهمين بأشخاصهم وصفاتهم كامل المسؤولية القانونية عن كل تلك الجرائم المستمرة، ومسؤوليتهم عن الفتنة الداخلية التي تهدد وحدة الشعب اليمني والتي وصلت إلى حد المواجهات المسلحة بين قوى الجيش والأمن وبين بعض الشباب المغرر بهم "ضحايا تحريض المتهمين " وكنتيجة حتمية لجرائم التحريض العلني للمتهمين والتي نتج عنها وقوع كل جرائم العنف والتمرد

والإرهاب في اليمن خلال هذه الفترة ،من خلال تحريض الشباب وأتباعها على ترديد شعارات معادية للوحدة والثورة والجمهورية ومطالب لإسقاط النظام السياسي الديمقراطي الشرعي القائم ،وما ينتج عنها من مهاجمة ونهب الممتلكات وتعطيل الاقتصاد القومي للبلاد والإضرار بالأموال الخاصة والعامة وتعطيل المحال التجارية المملوكة للمواطنين اليمنيين وتوقيف حركة التجارة الداخلية وإقلاق السكينة العامة للمجتمع وتوقيف الدراسة وغير ذلك من الجرائم الجنائية الجسيمة المستمرة والناتجة عن تحريض المتهمين العلني عليها .

-الجدير بالذكر إن قناتي الجزيرة وسهيل الفضائيتين تنشرا باستمرار أخبار زائفة عن جملة من الاستقالات الوهمية لقيادات عليا في الدولة اليمنية ومن الحزب الحاكم وإعلانهما انضمامهم "للمعتصمين" ،بينما إن الحقيقة إن كل تلك الأخبار التي نشرتهما القناتين هي كذب محض وبخلاف الحقيقة والواقع ومن خلال نفي الأشخاص المنسوبة إليهم تلك الأخبار الوهمية صحتها لاحقا -وعلى سبيل المثال -لا الحصر-نشرهما معا لخبر كاذب مضمونه استقالة معالي النائب العام د عبدالله العلفي من منصبه الرسمي وإعلانه الانضمام إلى ما أسمته ثورة الشباب -بينما اتضح إن هذا الخبر زائف بنفي النائب العام لاحقا لصحته،فما بالكم بمئات القيادات المدنية والعسكرية الأخرى للدولة والذين كذبت عليهم هاتين القناتين وعن سبق إصرار وترصد وهدفهما إضعاف معنويات الشعب والجيش وانهيارها وخلق بلبلة بين

أوساط الرأي العام وإثارة الفزع والاضطراب بين الناس وهو الذي يؤدي بنتيجته إلى سقوط الشرعية الدستورية للنظام بسبب تصديق الناس لتلك الأخبار الكاذبة علنيا من خلال تلك الوسائل الإعلامية التابعة للمتهمين.

-تحليل للأزمة السياسية اليمنية ٢٠١١م

يمثل شعار (**الشعب يريد إسقاط النظام**) مطلبا حاضرا في حراك الشعوب العربية بعد نجاح ثورتي تونس ومصر الجزئي في إقصاء رموز السلطة عن الحكم وإسقاط مشاريعها العائلية في توريث السلطة والثروة معا.

وقد أصبح هذا الشعار الذي بات يردد في دول عربية أخرى سقفا أعلى يتجاوز المطالب الإصلاحية التي كانت تنادي بها الأحزاب والقوى السياسية من قبل، في إطار مرجعية الدستور ومنظومة الحكم.

واليمن لم تكن بعيدة عن الأحداث التي شهدتها تونس ومصر، وإن كانت المطالب المنادية بالتغيير والإصلاحات السياسية وإسقاط النظام حاضرة من قبل، كما أن اللجوء إلى الشارع كان الورقة التي تراهن عليها الأحزاب في إطار استقوائها على السلطة لتلبية مطالبها. غير أن ما جرى في تونس ومصر أحال ورقة الضغط هذه من أداة في الصراع السياسي بين القوى الحزبية إلى منهجية تغييرية تتظافر لها بعض القوى الاجتماعية والثقافية والسياسية فتقلب ميزان القوى، وتطرح حقيقة قدرة الأنظمة على البقاء في المحك، في ضوء ما وصلت إليه من قطيعة على كافة الصعد: السياسية والاقتصادية

والثقافية والاجتماعية داخليا وخارجيا. لذا لم يعد الحديث عن ضغوط شعبية لإصلاح مواد دستورية وصيغ تقاسم للسلطة والثروة وإعادة هيكلة نظام الحكم منطقيا على إثر الأحداث التي تشهدها المنطقة، ويقودها ميدانيا جماهير شبابية وشعبية تنادي برحيل وزوال الأنظمة مطلقا، وتنقلها وسائل الإعلام لحظة بلحظة لتشكل العدوى التي باتت تخافها الأنظمة.

وعوضا عن أن تقود المعارضة بكل أطيافها الشارع، أصبح الشارع اليمني أسبق من المعارضة وأقوى حضورا على ساحة الفعل السياسي بتكرار المشهد الثوري الجماهيري في صورة مظاهرات ومسيرات واعتصامات حاشدة.

من هنا تأتي دراسة ما يجري في اليمن في ضوء المعطيات السابقة، لتعطي خارطة واضحة عن الصراع وأطرافه.

الأطراف الفاعلة في الأزمة:

١- السلطة: وفي السلطة هناك دائرتين:

-الرئيس صالح والحكومة: الذي لا يزال متمسكا بالسلطة مستندا إلى شرعيتة الدستورية والانتخابات الديمقراطية الحرة والنزيهة التي أوصلته إلى كرسي الرئاسة في عام ٢٠٠٦م ومعتمدا على: قوى الجيش والأجهزة الأمنية وعلى الشرعية الشعبية الغالبة المؤيدة له. وفي المنظور القريب لا يظهر أي تغيير أو تراجع في موقفه هذا.

-الحزب الحاكم: وهو حزب المؤتمر الشعبي العام، وهو تنظيم سياسي ليبرالي إلى حد ما ،وحاليا هناك استقالات فردية وجماعية بدت تظهر، على مستوى الرموز في اللجنة الدائمة في أكثر من محافظة، أو الأعضاء المنتسبين إلى الحزب، أو

نواب الحزب في الكتلة البرلمانية. ومن المتوقع أن تشهد الأيام القليلة القادمة استقالات جديدة بشكل اقل.

٢- المعارضة:

وهي طيف متعدد: فهناك المعارضة السياسية (**اللقاء المشترك**)، وهناك المعارضة المذهبية المسلحة (**الحوثيون**)، وهناك المعارضة المطالبة بفك الارتباط -الانفصال- (**الحراك الجنوبي**). وهي متفقة على التغيير لكنها مختلفة فيما بينها في الصيغة التي يجب أن يتم التغيير من خلالها.

٣- الشارع:

وهو يضم قوى حزبية مدفوعة إما من حزب المؤتمر الحاكم أو من أحزاب المعارضة الممثلة في اللقاء المشترك، وتلك القوى جميعها ملتزمة بتوجيهات تنظيماتها وقرارات قياداتها الحزبية، وهذه العناصر يرتبط استمرارها في الشارع أو تراجعها عنه بقرارات أحزابها غالبا.

كما يضم في الجنوب قوى الحراك بكل فصائله وتياراته، وهو يرى في الظرف الحالي فرصته لتحقيق خطوة باتجاه فك الارتباط أو تصحيح مسار الوحدة.

ويضم في محافظات شمال الشمال قوى حوثية تسعى للانتقام من نظام علي عبدالله صالح، وتصفية حساباتها معه، وتخطط لاغتنام فرصة سقوط النظام لفرض سيطرتها في المناطق المهيمنة عليها.

كما أن الشارع يضم قوى قبلية مدفوعة من مشائخ على خلاف مع علي عبدالله صالح ونظامه في الشمال والجنوب، وترى أنها

محرومة من الوضع القائم وأن بإمكانها إيجاد موطن قدم لها في الوضع السياسي المقبل.

بالإضافة إلى ما سبق فهناك قوى الشباب -وهم الأهم -المتأثرة بالموجة السائدة والباحثة عن حقوقها، وهي الشريحة الأكبر لكنها غير موجهة، وهي مستغلة من القوى الحزبية للإخوان المسلمين وقوى الحراك والحوثيين والقوى الليبرالية.

وهناك -وهم الأقل- قوى الشباب الليبرالي، وهم مجموعة عريضة من الشباب المدفوعين بإرادة التغيير لمنظومة القيم والعادات والعلاقات القائمة اجتماعية وثقافيا.. وقد بدأت هذه القوى تطل برأسها من خلال مقالات وتصريحات وبيانات يعلن عنها بشكل صريح.

-المؤثرون الفاعلون في الأزمة:

- **الموقف الإقليمي والدولي:** وهو موقف لا يزال مواربا في موقفه من الثورات الشعبية عموما، ويعطي للأنظمة رسائل تفيد بأن ما يجري شأن داخلي، لكنها في اليمن تصرح بأنها مع الحوار والشرعية الديمقراطية وضد الانفلات والفوضى.

- **القبائل:** وهي حتى اللحظة لا تزال منقسمة في مواقفها، وإن كانت هناك محافظات وقبائل كاملة محسوبة على طرف دون طرف في الغالب.

- **العلماء:** ودورهم سلبي جدا ،وهم حتى الآن لا يزالون منقسمين في مواقفهم إلى فريقين الأول مع السلطة والثاني مع المعارضة، مع وجود تيار ديني متطرف هو مؤيد للمعارضة

"الإخوان المسلمين"ويرأسه الشيخ عبد المجيد الزنداني.

- **الجيش وأجهزة الأمن:** وهي حتى لحظة كتابة هذا التقرير لا تزال معظمها واقف ومؤيد للرئيس والسلطة، وإن كان هناك بوادر عصيان وتمرد وانشقاق من قبل بعض قادة الألوية والكتائب في تنفيذ بعض التوجيهات ولعل ابرز المنشقين العسكريين هو اللواء علي محسن الأحمر وهو قائد المنطقة العسكرية الشمالية الغربية وهو معروف بانتمائه إلى التيار الديني المتطرف للإصلاح ،والعميد محمد علي محسن قائد المنطقة الشرقية وآخرين.

- **رابعا: الاستنتاجات الوقائعية والقانونية التي توصلت إليها اللجنة وتكييف الوقائع والأحداث التي حققت فيها .**

- **معلوماتٌ أساسيةٌ عن اليمن**

الجمهوريةُ اليمنية : دولةٌ عربيةٌ إسلاميةٌ مستقلة. عددُ السكان : (٢٢,٠٥٢,٦٥٦) نسمة. المساحة : (٥٥٥,٠٠٠) كيلو متر مربع.

نظامُ الحكم : جمهوريٌّ ديمقراطيٌّ يرتكز على مبدأ الفصل بين السلطات، والشعب مالكُ السلطة ومصدرُها، ويأبريلها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يأبريلها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية والمجالس المحلية. ويقوم النظامُ السياسيُّ للجمهورية اليمنية على التعددية السياسية والحزبية وتداول السلطة وانتقالها سلمياً. ويؤكد دستورُ الجمهورية اليمنية العملَ بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق جامعة الدول العربية.

والقضاءُ في اليمن مستقلٌ وله مجلسٌ قضاء أعلى يُعنى

بتطبيق الضمانات الدستورية والقانونية الممنوحة للقُضاة، من حيث التعيين والترقية والفصل والعزل وفقاً للقانون، ويرأسه رئيسُ المحكمة العليا. ويقوم النظامُ الاقتصاديُّ للدولة على أساس حرية مأبريلة النشاط الاقتصادي بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع.

- الإطار التشريعي لحقوق الإنسان في اليمن:

الدستور : ينص الدستور اليمني صراحةً على عدد من المبادئ والضمانات الأساسية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، أبرزها :-

• **(جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات)**. المادة (٤١).

• (تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً وثقافياً وتصدر القوانين لتحقيق ذلك). المادة (٢٤) .

• (لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون). المادة (٤٢).

• (للمواطنين في عموم الجمهورية - بما لا يتعارض مع نصوص الدستور - الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً، ومهنياً، ونقابياً، والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم أهداف الدستور، وتضمن الدولة هذا الحق، كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من مأبريلته، وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية). المادة (٥٨).

• (حق الانتخاب والترشيح مكفول لكل مواطن). المادة (٤٣) .

• (لكل مواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء، وينظم القانون الأحكام المتعلقة بمأبريلة هذا الحق). المادة (٤٣).

• (تسليم اللاجئين السياسيين محظور). المادة (٤٦).

• (يتم انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب في انتخابات تنافسية). المادة (١٠٨-هـ).

• (ينظم القانون الجنسية اليمنية ولا يجوز إسقاطها عن يمني إطلاقاً، ولا يجوز سحبها ممن أكتسبها إلا وفقاً للقانون). المادة (٤٤).

• (المسؤولية الجنائية شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون، ولا عقاب على الأفعال التي تمت قبل صدور القانون المجرم لها، وكل متهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي بات). المادة (٤٧).

• (العمل حق وشرف وضرورة لتطور المجتمع ولكل مواطن الحق في مأبريلة العمل الذي يختاره لنفسه في حدود القانون، ولا يجوز فرض أي عمل جبراً على المواطنين...). المادة (٢٩).

• (تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم، ويحدد القانون الحالات التي يحرم فيها المواطن من حريته ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا بحكم من محكمة مختصة). المادة (٤٨-أ).

• (يحق للمواطن أن يلجأ للقضاء لحماية حقوقه ومصالحه المشروعة، وله الحق في تقديم الشكاوى والانتقادات والمقترحات إلى أجهزة الدولة ومؤسساتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة). المادة (٥١).

• (للمساكن ودور العبادة ودور العلم حرمة ولا يجوز مراقبتها أو تفتيشها إلا في الحالات التي يبينها القانون). المادة (٥٢).

• (حرية وسرية المواصلات البريدية والهاتفية والبرقية وكافة وسائل الاتصال مكفولة، ولا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو إفشاء سريتها أو تأخيرها أو مصادرتها إلا في الحالات التي يبينها القانون، وبأمر قضائي). المادة (٥٣).

• (حرية التنقل من مكان إلى آخر في الأراضي اليمنية مكفولة لكل مواطن، ولا يجوز تقييدها إلا في الحالات التي يبينها القانون..). المادة (٥٧).

• (تكفل الدولة توفير الضمانات الاجتماعية للمواطنين كافة، في حالات المرض أو العجز، أو البطالة أو الشيخوخة أو فقدان العائل، كما تكفل ذلك بصفة خاصة لأسر الشهداء وفقاً للقانون). المادة (٥٦).

(باء) القوانين الوطنية النافذة : إضافة إلى المواد التي نص عليها الدستور وضمنت المواطنة المتساوية وكفلت الحقوق والحريات لكافة المواطنين، سن المشرع اليمني قوانين لتأكيدها ولضمان تحقيقها، أهمها:

• قانون الجرائم والعقوبات رقم (١٢) لعام ١٩٩٤م :(ويحدد نوعية الجريمة وحجم العقوبة المناسبة لها وفقاً لمبدأ تفريد العقوبة).

• قانون الإجراءات الجزائية رقم (١٣) **لعام ١٩٩٤م** : (وكفلت نصوصه حماية الحقوق الواردة في الدستور المتعلقة بالحريات الأساسية وعدم سقوطها بالتقادم، وينظم الإجراءات القانونية السابقة على المحاكمة - جمع الاستدلالات والتحقيق - قبل المحاكمة وأثنائها وتنفيذ الأحكام العادلة).

• قانون حقوق الطفل رقم (٤٥) **لعام ٢٠٠٢م** : (يمنح الطفل اهتماماً خاصاً ويبرز خصوصياته ويؤكد مصالحه الفضلى. وجاءت مواد القانون مواءمة للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل).

• قانون رعاية وتأهيل المعاقين رقم (٦١) **لعام ١٩٩٩م** : (يهدف إلى تأهيل ورعاية المعاقين ويحدد خصوصياتهم في كافة المجالات بغرض إدماجهم في المجتمع بشكل فعال أسوة بغيرهم من أفراد المجتمع).

• قانون رعاية الأحداث رقم (٢٤) **لعام ١٩٩٢م** : (يكفل للأحداث ضمانات خاصة عند جنوحهم ويكفل لهم تطبيق تدابير تتناسب مع وضعهم القانوني بهدف تأهيلهم).

• قانون مكافحة الفساد رقم (٣٩) **لعام ٢٠٠٦م** : (يعمل على تطوير وتفعيل دور أجهزة الرقابة والمحاسبة من أجل كشف الاختلالات المالية والإدارية ومراقبة الأموال العامة والتأكد من استخدامها بغرض الإصلاح المالي والإداري).

• قانون تنظيم السجون رقم (٤٨) **لعام ١٩٩١م** : (يهدف إلى تنظيم وتحسين السجون وتفعيل دور القائمين عليها إلى جانب رقابة مهامهم بتنفيذ الحقوق المنصوص عليها ومحاسبتهم عند انتهاكها).

• قانون السلطة القضائية رقم (١) **لعام ١٩٩١م** : (ينظم الإجراءات والحقوق والالتزامات الخاصة بالقضاة وأعضاء النيابة وشروط الالتحاق بالقضاء وغيرها من الإجراءات والمسائل الخاصة بالقضاء).

• قانون الأحوال الشخصية رقم (٢٠) لعام ١٩٩٢م : (ينظم المعاملات الأسرية والالتزامات وحقوق الزوجين والأبناء وغيرها من المسائل المتعلقة بالأسرة).

• قانون العمل رقم (٥) لعام ١٩٩٥م : (ينظم الحق في العمل وحقوق وواجبات العمال والتزامات رب العمل في القطاع الخاص).

• قانون الخدمة المدنية رقم (١٩) لعام ١٩٩١م : (ينظم الوظيفة العامة وحقوق وواجبات الموظفين على أساس من المساواة بين الرجل والمرأة في تولي الوظيفة والأجور والترقيات والتدريب والحصول على الإجازات مع مراعاة وضع المرأة).

• قانون الصحافة والمطبوعات رقم (٢٥) لعام ١٩٩٠م : (يمنح الصحفي الحق في نشر أفكاره وآرائه والحق في عدم ذكر مصادر معلوماته وفقاً للإجراءات والحدود المنصوص عليها إلى جانب حقه في الحصول على المعلومات والحق في مد الصحفي بالمعلومات وتنظيم عمله).

• قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (١) لعام ٢٠٠١م : (يهدف إلى توسيع مشاركة منظمات المجتمع المدني مع الحكومة في التنمية ويسهل فرص الحق في الإنشاء والتأسيس وينظم الإجراءات الخاصة والحقوق والالتزامات).

• قانون الجمعيات والاتحادات التعاونية رقم (٣٩) لعام ١٩٩٨م : (ويعنى بتنظيم عمل الجمعيات والاتحادات التعاونية ويعطيها الحق في مأبريلة حقوقها ونشاطها بحرية ويقدم لها كل التسهيلات التي من شأنها تحقيق الأهداف على النحو الأكمل).

• قانون الجنسية رقم (٦) لعام ١٩٩٠م : (وينظم إجراءات الجنسية بأوضاعها المختلفة).

• قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (٦٦) لعام ١٩٩١م : (ويقدم الضمانات اللازمة لنشاط الأحزاب والتنظيمات السياسية بحرية وشفافية تامة).

• قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم (٣١) لعام ٢٠٠١م : (وتتناول مواده الحقوق والحريات السياسية الفردية والحزبية، وتحدد نصوص أحكامه تلك الحقوق وقواعد وإجراءات مأبريلتها وتختص بتنظيم الآلية المخولة دستورياً بإدارة العمليات الانتخابية).

• قانون تنظيم النقابات العمالية رقم (٣٥) لعام ٢٠٠٢م : (ويهدف إلى تنظيم العمل النقابي بصورة ديمقراطية).

• قانون السلطة المحلية رقم (٤) لعام ٢٠٠٠م : (ويعطي السلطة المحلية في محافظات الجمهورية صلاحيات واسعة، لإدارة المجتمعات المحلية بصورة لا مركزية).

• قانون تنظيم المظاهرات والمسيرات رقم (٢٩) لعام ٢٠٠٣م : (وينظم المظاهرات والمسيرات السلمية ويقدم حماية للمتظاهرين ويكفل لهم الحق في إقامة المسيرات السلمية في أي زمان وأي مكان للتعبير عن الآراء وتوجهات الأفراد).

• قانون الرعاية الاجتماعية رقم (٣١) لعام ١٩٩٦م : (وينظم أساليب تقديم المساعدات المالية للفقراء).

وبما إن الثابت قطعا انه ومنذ قيام دولة الوحدة في ٢٢مايو ١٩٩٠م، انتهجت الجمهورية اليمنية الديمقراطية والتعددية السياسية توجهاً للحكم وآلية لبناء الدولة والمجتمع. وشهدت

اليمن منذ ذلك الحين تنامياً للنشاط الديمقراطي والسياسي والحقوقي بالاستناد إلى الدستور الذي كفل للمواطنين حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون تمييز وبشكل غير قابل للتجزئة. وترادفت قضايا حقوق الإنسان مع الديمقراطية؛ لتصب جميعها في المبادئ الدولية القائمة على صيانة الحريات وكرامة الإنسان. كما إن المواطنون اليمنيون -بحسب الدستور- جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، و لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون ، وللمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء، وينظم القانون الأحكام المتعلقة بمأبريلة هذا الحق .

-كما انه وبتاريخ ٢٧ ابريل ٢٠٠٦م أجريت في اليمن ثاني عملية انتخابات رئاسية تنافسية ديمقراطية حرة ومباشرة شاركت فيها كل الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية ،وقد نتج عن هذه الانتخابات فوز الرئيس علي عبدالله صالح بفترة رئاسية جديدة لمدة سبع سنوات شمسية تبدأ من ابريل ٢٠٠٦م وتنتهي في ابريل ٢٠١٣م وفقا لأحكام الدستور،وقد وافقت أحزاب المعارضة اليمنية التي شاركت فيها على هذه النتيجة في حينه،كما إن هذه العملية الانتخابية أجريت تحت رقابة وإشراف عشرات من منظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بالرقابة على الانتخابات ،ولعل أبرزها هو فريق الرقابة الذي يمثل بعثة الاتحاد الأوروبي ،وكذلك فريق

من الأمم المتحدة ،وقد أصدرت معظم هذه المنظمات والبعثات الدولية والمحلية تقاريرها عن رقابتها على هذه الانتخابات ،حيث وصفتها بالانتخابات الناجحة والنزيهة والمقبولة ،وأنها تلبي الحد الأدنى والمقبول للمعايير الدولية لنزاهة الانتخابات ،ولعل ابرز تلك التقارير وأهمها هو التقرير الذي أصدرته بعثة الاتحاد الأوروبي للرقابة على الانتخابات الرئاسية اليمنية والمكون من ٤٤ صفحة ،وبالتالي فمن الواجب على المجتمع الدولي مساندة وحماية الشرعية الدستورية اليمنية والمحافظة على مسيرة التجربة الديمقراطية القائمة في اليمن ،من خلال إلزام كل الفرقاء السياسيين في داخل اليمن باحترام نتائج صناديق الانتخابات الحرة والنزيهة والتي كان آخرها عملية الانتخابات الرئاسية التي تمت في ٢٠٠٦م وتحت رقابة وإشراف دوليين وتنتهي شرعيتها الدستورية في ٢٠١٣م ،وهي الانتخابات التي شهد لها العالم اجمع بنزاهتها ، كما سبقها إجراء أكثر من تسع عمليات انتخابية ديمقراطية حرة ونزيهة -نيابية ومحلية ورئاسية- .

ومن هنا فإننا نؤكد و بثقة و إيمان لا يتزعزعان إن الوحدة اليمنية والديمقراطية راسختين رسوخ الجبال الرواسي،و لا يمكن لبقايا الماضي الامامي أو الانفصالي النيل منهما ، وإذا كان شعبنا قد انتصر على من هو أقوى منها وثورته في بدايتها ، والأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و العسكرية أصعب وأكثر تعقيداً من الآن ، وأعداء الثورة أقوى عدة وعتاداً وإمكانات ، و مع ذلك إرادة الشعب اليمني كانت هي المنتصرة، وانتصر في وقت كانت الوحدة طرية العود و العناصر

المتآمرة على الوحدة لديها من القوة و الدعم ما يجعلها تتوهم أن بإمكانها الانتكاس بالوطن إلى الخلف ، ومع ذلك سقطت رهاناتها وباءت مشاريعهم بالفشل الذريع أمام إرادة الشعب ، فكيف اليوم و قد تغيرت الظروف وأصبحت الوحدة اليمنية بفضل التحولات التي شهدها يمن **الـ٢٢ مايو خلال الـ (٢١)** عاماً صلبة وراسخة في نفوس ووجدان وعقول شعبنا الواعي بكل الدسائس التي ترمي إليها تلك العناصر الناعقة بالخراب ، والتي جربها وعرفها في الماضي القريب ،وهي ذات الوجوه التي تعود من جديد بعد أن ظلت مثل الخلايا النائمة و النار المستترة خلف الرماد ،متوهمة أن بإمكانها تحقيق ماعجزت عنه بالأمس عبر صناديق الاقتراع ، غير مستوعبه عبر ودروس الماضي ونتائج الديمقراطية اليمنية.

-إن الواجب الوطني والديني والأخلاقي يحتم علينا التلاحم والاصطفاف الوطني خلف وحدتنا ضد الدعوات الإنفصاليه والامامية والانقلابية التي ظهرت بعض رموزها من الداخل أو الخارج للتحريض على إسقاط الديمقراطية والشرعية الدستورية والانفصال من جديد والتمرد على سلطات الدولة و الخروج على النظام و القانون والشرعية الدستورية القائمة، ولقد أثارت هذه الأصوات استياءً بالغا لدى كل أبناء اليمن في الداخل والخارج وكذا الأشقاء والأصدقاء في العالم، الذين يرون في الوحدة اليمنية والديمقراطية القائمة عليها سبيلا وحيدا للخلاص من كل المآسي التي عانى منها الشعب اليمني في شمال الوطن وجنوبه أثناء فترات الامامة والتشطير، وهو ما أوجب على كل من ينتمي إلى صف الوحدة الرد قولا وفعلا لإسكات هذه الأصوات وإفشال

هذه المخططات التآمرية بكل الطرق والوسائل القانونية،حيث يأتي ذلك في الوقت الذي تتعالى فيه الأصوات النشاز المؤيدة لهذه العصابات سواء من الداخل أو من الخارج و التي تعمل كل جهدها لتشويه وقلب الحقائق أمام المجتمع والرأي العام المحلي والدولي ، مستغلين بذلك ظروف الوضع الدولي والمحلي المنادي بحقوق الإنسان وحرية الإعلام لتشويه صورة وحدة وشرعية حكومة اليمن في هذا الجانب ، مستغلين غياب أي فعاليات شعبية دولية لمنظمات المجتمع المدني لتكشف للعالم حقيقة مايحصل على الأرض بحيادية ،ولفضح مخاطر هذه العناصر الظلامية والمخربة العنصرية الانفصالية المقيتة وفضح تاريخها الأسود في مجال الإرهاب وقمع الحريات، وتوضيح خطورتها للعالم أجمع ، وهو مايوجب على المنظمات الحقوقية اليمنية الأهلية تحمل مسؤولياتها الوطنية في هذه المرحلة للكشف للعالم وللرأي العام المحلي و العربي و الدولي عن جرائم الإرهابيين الدينيين من المتهمين وانتهاكاتهم لكل حريات وحقوق الإنسان اليمني وإبادتهم لأبناء الشعب اليمني وشعوب العالم وبدون أي مسوغ قانوني.

وهنا فلابد من التأكيد على حقيقة إن تلك الأعمال الخارجة عن الدستور والمجرمة قانوناً كلما يمكن أن ينجم عنها هو استهلاك الجهود و الطاقات التي يجب توجيهها في مسار مواجهة تحديات اكبر في ميدان البناء و التنمية بدلاً من أشغال الوطن و أبنائه بمثل هذه المأبريلات و السلوكيات المنحرفة و الشوهاء التي يحاول من يقوم بها النيل من الأمن و الاستقرار و الوحدة الوطنية والديمقراطية ، ولا شك أن ليس ثمة خوف أو قلق على الوحدة ،فإرادة الله ثم أبناء الشعب اليمني كفلاء

بالحفاظ على وحدته وديمقراطيته التي هي مصدر أمنة وأمانيه ، وانجاز آماله وتطلعاته، وهو يدرك أن المساس بهذا الثابت الوطني المقدس يرمي إعادته إلى الأوضاع البائسة و الدموية التي عاشها في ظل حروب التشطير والتي ولت ولن تعود أبداً ،فالوحدة والديمقراطية تحرسهما عناية الله وإرادة شعب لايقهر .

- وحيث صار من المعلوم أن القانون الدولي لا يجيز للأمير القطري -غير الشرعي-ونظامه الدموي أن يتدخل بالشؤون الداخلية لدولة أخرى ،حتى وأن كانت عربية أو إسلامية أو افريقية بأي شكل من الأشكال، فما بالكم إن كان هذا التدخل سلبيا ويتمثل بدعمه المالي والإعلامي للمتمردين والإرهابيين في اليمن وتبرير جرائمهم كما هو حاصل في تدخلاته السافرة في شؤون اليمن،حيث إن الوقائع والأحداث اليومية الجارية في العالم تؤكد أن حكومة الأمير القطري -غير الشرعي-ونظامه الدموي قد أدمنت التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ،وأنها تتسبب بانتهاكاتها المتواصلة للقوانين والأعراف الدولية في خسارة شعوب ودول العالم -بالذات العربي-لعشرات الآلاف من البشر من أرواح المدنيين العزل والمصابين والمتضررين بسبب كذب وتحريض وسائل إعلامها وإساءة استغلاله لحرية الرأي والتعبير والإعلام،ولأنها وبسبب تدخلاتها السافرة في اليمن حرمت كل أبناء اليمن والذات الضحايا من الحقوق الآتية:

-الحرمان من الحق في الحياة والأمن والأمان بكل أشكاله وصوره/ قتلاً وإصابة وتشويه وإعاقة دائمة بسبب إثارتها للحروب الأهلية والفتن الداخلية.

- حرمانهم من الحق في العمل والتنمية المحلية.
- حرمانهم من الحق في الزواج وتكوين الأسرة الطبيعية.
- الحرمان من الحق في العيش بأمان وحرية وسعادة، في مسكن آمن وطرق وأراضي زراعية آمنة.-وبالتالي فمما لاشك فيه على الإطلاق ثبوت تورط واشتراك ومسؤولية أمير دولة قطر الحالي غير الشرعي-عاق والده- ونظامه الدموي الانقلابي (**وبحسب الأدلة**) في تحمل كل نتائج الفتنة والحرب الأهلية الحاصلة في اليمن منذ مطلع ٢٠١١م وحتى الآن ،فهو الذي اعتدى على امن وسيادة واستقلال ووحدة وديمقراطية اليمن من خلال تصريحات رئيس وزرائه الكاذبة ،انه هو الذي مول وحرض أنشطة وفعاليات المتمردين في اليمن من قيادات أحزاب المشترك المعارضة وحلفائهم من المتمردين والإرهابيين -الاعتصامات غير القانونية وفرض العصيان المدني بالقوة -ليسقطوا الديمقراطية اليمنية ويثيروا الفتنة الأهلية الداخلية ولينقلبوا على نتائج الانتخابات الرئاسية الديمقراطية التي شاركوا فيها **عام ٢٠٠٦م** وهم الذين وافقوا على نتائجها في حينه ، وقد تورط هذا النظام القطري غير الشرعي من خلال توجيه وتسخير وسائل إعلامه الكاذبة "الجزيرة"للتضليل الإعلامي ،وتسخيره لأموال دولة وشعب قطر لتمويل أنشطة قيادات أحزاب المعارضة اليمنية غير المشروعة ،وهي الأموال التي تكفي لإبادة الشعب اليمني بكامله ،ولما لا ،فهو الأمير -العاق لوالده-والذي لا يزال المتمرد والمغتصب لعرش أبيه ، وهو الذي يؤمن ويعمل على محو وإزالة الغير المخالف له من الوجود كطريق وحيد لحل مشاكله معه.

الجدير ذكره انه تم الوصول من اللجنة للاستنتاجات الآتية :

- ارتكاب قيادات أحزاب اللقاء المشترك المعارضة وشركائهم الدوليين -وبدعم من حكومة دولة قطر وشبكة قنوات الجزيرة الفضائية-لجرائم جنائية جسيمة عديدة ومأبريلات لا إنسانية ارتكبت في حق كل أبناء اليمن عموما منذ مطلع ٢٠١١م وحتى الآن، وبالتالي مسؤوليتها تجاه كل الضحايا الذين سقطوا بسبب تحريضها العلني على إثارة الفتنة الداخلية والتي تعتبر انتهاكات صارخة لكافة الحقوق الإنسانية والمواثيق الدولية والقوانين الوطنية واللازم مسائلتهم قضائيا أمام مختلف الهيئات والمؤسسات القضائية المحلية والدولية .
- استخدام عناصر أحزاب اللقاء المشترك المعارض للأطفال اليمنيين تحت سن ١٨ عاما والزج بهم في معركة الصراع السياسي مع الحكومة ،عبر استغلال هؤلاء الأطفال وبصورة مخالفة لكل القوانين المحلية والدولية ودون علم أهاليهم "،وعن طريق الإغراء والتشجيع والتحريض العلني لهم من قبل أحزاب اللقاء المشترك المعارض ،كمثال استخدامهم للتحريض على الموت وكراهية الآخر في "مشروع الشهيد القادم".
- ثبوت قيام عناصر ووسائل إعلام أحزاب اللقاء المشترك المعارض وقنوات الجزيرة وبدعم من دولة قطر ،بالتغرير والتحريض العلني للمواطنين اليمنيين وبخاصة الشباب و المراهقين بغرض استقطابهم للانضمام لساحات الاعتصامات إلى جانبهم من خلال إيهامهم بأكاذيب وأخبار

لا أساس لها ومنها مثلا :أن الرئيس اليمني المنتخب سيرحل عن السلطة بعد ساعات ،أو إذاعة أخبار وهمية مضمونها تقديم قيادات عليا في الدولة والحزب الحاكم لاستقالاتها، أو أن بلادهم "اليمن" محتلة من قبل قوات أمريكية وإسرائيلية، وان واجب المواطنين يقتضي الاعتصام من اجل الاستعداد لمقاتلة أولئك الأجانب دفاعاً عن وطنهم.

- أظهر التقرير النهائي لفريق تقصي الحقائق في المناطق المتضررة من الاعتصامات والمواجهات أن عناصر أحزاب اللقاء المشترك المعارض يستخدمون الأطفال والنساء دروعا بشرية في المواجهات المسلحة مع قوات الدولة، بل ويجبروهم على القيام بأعمال داعمة لمجهودهم الحربي بصورة قهرية وتحت التهديد وبصورة منافية للاتفاقيات الدولية وللأعراف والقوانين اليمنية.
- ثبوت استيلاء عناصر من شباب أحزاب اللقاء المشترك المعارض على ممتلكات العديد من المواطنين اليمنيين من سيارات ومنقولات واحتلال بيوت وعقارات مملوكة لمواطنين وطردهم منها، خاصة أولئك المجاورين لساحات الاعتصامات وكذلك الناس الذين لا علاقة لهم بالأزمة كنوع من أنواع الضغط عليهم للانضمام إلى صفوفهم ،واستخدامهم كرهائن وحجز حرياتهم بدون مسوغ قانوني للضغط عليهم للوقوف معهم ضد الحزب الحاكم والدولة، فضلا عن قيام مجاميع من تلك العناصر باحتلال مساكن المواطنين المجاورين الذين خرجوا هربا من منازلهم إلى أماكن أخرى أكثر أمنا عقاباً لهم واستخدامها متاريس

للاحتماء في مقاومة السلطات ،بل ومنع البعض منهم من أخذ متاعهم وأموالهم ومصادرتها.

- قيام قيادات وعناصر أحزاب اللقاء المشترك المعارض وعبر وسائل إعلامهم وبدعم دولة قطر-بنشر ثقافة الكراهية والطائفية والمذهبية وبث روح الفتنة الداخلية والعداء بين أفراد المجتمع اليمني عموما وفي المناطق التي يتواجدون فيها ويغرسون هذه الثقافة في عقول كل من يغررون عليهم ويستقطبونهم للاعتصام معهم من المواطنين ،وذلك باستخدام كل الأساليب والطرق التحريضية التي تولد لديهم الكراهية والعداء وتدفعهم للانتقام من الآخرين خصوصا لمن يخالفونهم في الرأي .
- قيام قيادات وعناصر أحزاب اللقاء المشترك المعارض وحلفائهم من المتمردين والإرهابيين بإغراء بعض المواطنين البسطاء بالمال ،واستغلال فقرهم وعوزهم لاستخدامهم "كمرتزقة "وتسليحهم من اجل المواجهات مع قوات الدولة.
- ثبوت قيام قيادات وعناصر أحزاب اللقاء المشترك المعارض وحلفائهم من المتمردين العسكريين والإرهابيين بالتدليس والتحريض لبعض الضحايا من خلال استخدام دور العبادة "المساجد"والوعود بالشهادة في سبيل الله ودخول الجنة في حالة تعرض احد منهم للقتل في أي مواجهات مع قوات الحكومة اليمنية،واعتبار حربهم حربا مقدسة ضد الأمريكان والإسرائيليين الذين تدعي عناصر أحزاب اللقاء المشترك المعارض بأنهم يحتلون اليمن و يقاتلون متخفين بأزياء الجيش اليمني وفي أحيان أخرى تزعم تلك العناصر أن الجيش اليمني يقاتل نيابة عنهم.

- تؤكد اللجنة أن تلك الأعمال والمأبريلات التي ترتكبها عناصر وشباب أحزاب اللقاء المشترك المعارض والمجاميع المتمردة المسلحة التابعة لهم بحسب ما أظهره تقرير الفريق الميداني لتقصي حقائق الوضع الإنساني في بعض ساحات الاعتصامات في صنعاء وبقية المحافظات ، تعد جرائم جنائية جسيمة وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكا صارخا لكافة الحقوق الإنسانية والمواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، ولاتمت لأخلاق الصراع السياسي بأي صلة لا من قريب أومن بعيد، كما أنها تعد أعمالا إجرامية واضحة المعالم يعاقب عليها القانون الدولي والقوانين المحلية ،مما يتطلب المزيد من الجهود الإنسانية ومزيدا من اهتمام منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية الناشطة في المجال الإنساني بالتحقق من آثار ونتائج الصراع السياسي والعسكري الداخلي في اليمن ،وما ينتج عنه من سقوط ضحايا مدنيين أبرياء سقطوا ويسقطون يوميا بسبب المواجهات المسلحة بين فرقاء السياسة اليمنيين وشركائهم الدوليين ، وبالتالي يتطلب الأمر مضاعفة الجهود لمساعدة المدنيين النازحين من منازلهم -أي المجاورين لساحات الاعتصامات -في العودة إليها، وتعويضهم عن الأضرار النفسية والمادية التي لحقت بهم جراء تشردهم وتضررهم من التشريد والإغلاق والانتهاكات لحقوقهم من قبل المتسببين والمحرضين وفقا للقوانين الوطنية والدولية.
- إن الوضع الإنساني والاقتصادي القائم في مخيمات وساحات الاعتصامات يجعل جميع المواطنين -وبالذات

المجاورين لساحات الاعتصامات -يعيشون أوضاعا مأساوية لاتطاق ،بل وأكثر صعوبة من الحصار والإغلاق والتشريد المفروضة عليهم من المعتصمين وبدعم من أطراف الأزمة السياسية القائمة،مما يزيد الأمر تعقيدا سيما مع تعثر وصول بعض المنظمات الخيرية والإنسانية إلى الأحياء والحارات المجاورة لمخيمات الإعتصامات للقيام بدورها الإنساني.

القرار النهائي للجنة التحقيق

- لكل تلك الحيثيات والأسباب سالفة الذكر وغيرها خلصت نتائج زيارات وتحقيق فريق عمل اللجنة وتقصيه لحقائق الوضع الإنساني في الأفعال الجنائية الجسيمة التي حصلت في اليمن منذ مطلع ٢٠١١م، إلى مجموعة من النتائج والحقائق التي تفرض على اللجنة عرضها وتقديمها للرأي العام المحلي والدولي بشفافية ،وفي مقدمة هذه الاستنتاجات توجيها الاتهام الجنائي لعدد من المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية والانتهاكات الجسيمة المستمرة لحقوق الإنسان ،وبالتحديد إلى كلا من المتهمين الواردة أسمائهم وصفاتهم على النحو الآتي :

١- حكومة دولة قطر ويمثلها رئيس حكومة دولة قطر ووزير الخارجية بشخصه وصفته.

٢-شبكة قنوات الجزيرة الفضائية -مقرها دولة قطر -تملكها حكومة قطر.

٣-قناة "سهيل" الفضائية ويمثلها مالكها -اليمن.

٤- قيادات أحزاب اللقاء المشترك المعارضة باليمن ويمثل كل **حزب**

منهم الأمين العام للحزب وهم :-

١- الحزب الاشتراكي اليمني .

٢-التجمع اليمني للإصلاح .

٣- اتحاد القوى الشعبية .

٤- حزب الحق .

٥-حزب البعث العربي الاشتراكي - قطر اليمن -

وذلك

لأنهم جميعا وبتواريخ مختلفة منذ مطلع عام ٢٠١١م وحتى الآن ،اشتركوا جميعا في ارتكاب الجرائم الجنائية الجسيمة الآتية:-

١. التحريض العلني على إثارة الفتنة الداخلية والحرب الأهلية بين اليمنيين وما نتج عنها من جرائم قتل وإصابات وغيرها، والاعتداء على وحدة واستقلال أراضي الجمهورية اليمنية ،والتحريض العلني لإضعاف معنوية القوات المسلحة وإثارة الفوضى والفزع بين الناس،والتحريض العلني على عدم الانقياد للدستور والقوانين النافذة وإثارة النعرات الطائفية والمناطقية من خلال إذاعة ونشر أخبار كاذبة بغرض تكدير السلم الاجتماعي والأمن العام ،والتسبب في إلحاق الأضرار بالمصالح والممتلكات العامة والخاصة وبالاقتصاد الوطني. .

٢. التحريض العلني على جرائم الإعتداء على الدستور اليمني القائم ،والدعوة إلى التمرد على السلطات الدستورية الديمقراطية القائمة،والتحريض على تشكيل وقيادة عصابات مسلحة للتقطع والعنف والإرهاب ونهب الأموال واحتلال الممتلكات العامة والخاصة ،والإضرار بأموال وممتلكات الآخرين.

- كما إن الحقوق المنتهكة للضحايا والمتضررين ومعيليهم الناتجة عن الجرائم التي ارتكبها المتهمين أعلاه ضدهم ،تتمثل في حرمانهم من التمتع بحقوقهم الإنسانية الآتية :

١. الحق في الحياة والأمان بكل أشكاله وصوره/ قتلاً وإصابة وتشويه وإعاقة دائمة بسبب جرائم القتل والعنف والبلطجة ونتائج الاعتصامات والمظاهرات غير المشروعة.

٢. الحق في العمل ومشاريع التنمية المحلية.

٣. حقوق الطفولة .

٤. الحق في العيش بأمان وحرية وسعادة، في مسكن آمن وطرق وأراضي زراعية آمنة.

٥. الحق في وطن امن وموحد.

٦. الحق في الحصول على العدالة المحلية .

٧. الحق في الحصول على تعويضات عادلة لضحايا أحداث الفتنة الأهلية الداخلية والتخريب .

-وبالتالي فإن كل تلك الأفعال والجرائم الجنائية الجسيمة والممنهجة التي حدثت -لم تكن لتحدث في اليمن -لولا وجود اتفاق وتمالؤ جنائي مسبق بين المتهمين أعلاه من اجل الوصول إلى هدفهم المشترك وهو ""إسقاط النظام الديمقراطي المنتخب"،يتضح ذلك من خلال اشتراكهم جميعا في استخدام وتوجيه وسائل الإعلام التابعة لهم للتحريض العلني من خلال إذاعة ونشر أخبار كاذبة ومغلوطة عن اليمن وأخبارها الداخلية،وهو ما أدى ويؤدي إلى تأجيج وزيادة الفتنة الداخلية بين اليمنيين وتسميم الأجواء الداخلية وقلب الأخبار والحقائق مما تسبب في إحداث الفتنة والاقتتال بدون أي مبرر،ومن ثم

يتضح مدى مساهمة واشتراك جميع المتهمين فيما حصل في اليمن من جرائم جنائية جسيمة وأحداث فتنة وما نتج عنهما من جرائم قتل وإصابات وغيرها بسبب تحريض وكذب وسائل الإعلام التابعة للمتهمين ،وبالتالي ثبوت مسؤولية المتهمين الصريحة والعمدية عن قيامهم بالاشتراك في جرائم التحريض العلني وما نتج عنها من جرائم كما أسلفنا،ويتضح -وبشكل قاطع- صورة الاتفاق الجنائي المسبق بين المتهمين من خلال استمرار وسائل الإعلام التابعة لهم على إذاعة أخبار كاذبة وتحريضية عن اليمن-وبالتالي فان الثابت من خلال متابعة ورصد الوقائع والتطورات اليومية للمشهد اليمني - وبما لايدع مجالا للشك فيه- اشتراك كل القنوات الفضائية التابعة للمتهمين في جرائم التحريض العلني والمستمر لإسقاط شرعية النظام الدستوري القائم لدولة الوحدة اليمنية والمنتخب ديمقراطيا من الشعب،وذلك باستخدام طرق ووسائل غير شرعية "شرعية الشارع" والسعي الإجرامي المشترك للمتهمين بهدف النيل من وحدة الوطن وسلامته ،وإثارة الفتنة ونشر ثقافة الكراهية والبغضاء والنعرات المناطقية والشطرية والعنصرية والامامية البائدة ، وارتكابهم لجرائم الاعتداء على استقلال الجمهورية اليمنية ووحدة أراضيها،وعلى الدستور و السلطات الدستورية، والتحريض العلني لإثارة عصيان مسلح وحرب أهلية وفتنة داخلية بين أبناء اليمن الواحد ،ودعمهم التمرد ضد السلطات القائمة بموجب الدستور ،وإذاعة أخبار كاذبة بغرض إضعاف قوة الدفاع في أوساط القوات المسلحة والمواطنين وتكدير الأمن والسلم العام ،والتحريض على عدم الانقياد للقوانين النافذة،

وكل تلك الأفعال الإجرامية التي ترتكب يوميا ويتحملها المتهمين قد أدت وتؤدي إلى نتيجة حتمية واحدة هي إثارة الفتنة الداخلية والتحريض على قيام الحرب الأهلية بين اليمنيين ،والتي ستؤدي إلى تفتيت وإسقاط وحدة اليمن وعودة نظامي التشطير والنظام الامامي البائدين ،وليس هذا فحسب ،بل أن قيادات الأحزاب والتنظيمات السياسية جميعا-وبسبب تحريضهم المستمر ومخالفتهم العمدية لشرعيتهم الدستورية والقانونية-قد تسببوا في وقوع جرائم قتل وإصابة عشرات المواطنين اليمنيين الأبرياء -مواطنين ورجال جيش وامن- الذين يسقطون يوميا بسبب تحريض المتهمين ،وكلها من الجرائم الجسيمة والتي تصنف بأنها جرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة الجماعية وانتهاكات جسيمة ومستمرة لحقوق الإنسان اليمني،وهي جرائم معاقب عليها ولاتسقط بالتقادم وفقا للقانون الدولي والمحلي.....

- التوقعات والتوصيات النهائية للجنة:

١- إقامة مؤتمر دولي عاجل لدعم اليمن في معالجة أسباب التحديات والمشاكل والأزمات التي يواجهها ،وفي المقدمة منها معالجة تحديات الأزمة السياسية القائمة بالحوار وتحت سقف الشرعية الدستورية ،ومعالجة تحديات الفقر والبطالة وبالذات بين الشباب ،والتحديات الاقتصادية والأمنية ..

٢- مساعدة اليمنيين في الحفاظ على مسيرة الديمقراطية اليمنية النموذجية على مستوى المنطقة العربية ،وعدم السماح للقوى الظلامية والإرهابية المتطرفة للانقلاب عليها ،لان ذلك يعني مصادرة رأي أغلبية أبناء اليمن وقتل التجربة الديمقراطية

في مهدها ،ونعلم يقينا إن مساعدتكم لليمنيين لن تؤتي ثمرتها إلا من خلال دعوتكم للأحزاب والتنظيمات السياسية وجميع الفعاليات اليمنية إلى احترام الشرعية الدستورية ونتائج الانتخابات الرئاسية السابقة التي شاركت فيها بمنافس ولم تنجح وأقرت بنتائجها في حينه،ودعوتكم لها بالاستشعار العالي للمسئولية التاريخية والوطنية المناطة بها في التعاطي الايجابي مع دعوات التوافق والحوار كآلية ووسيلة وحيدة لحل الأزمات القائمة وفي مواجهة كل التحديات والصعوبات التي تواجه اليمن في الوقت الراهن ،وان المطلوب هو رص الصفوف وتجاوز الخلافات السياسية للحفاظ على الزخم الديمقراطي والنهج المتجذر والراسخ في الحياة السياسية اليمنية ،وليعبر اليمنيين جميعا من خلال الحوار والتوافق الوطني عن عداواتهم ورفضهم لكافة أعمال وصور الانقلاب على الشرعية الدستورية وأعمال التخريب والتحريض والفوضى ولكل الأعمال التي تسئ للنهج الديمقراطي ولمصالح الوطن والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي. وليؤكدون إن على العصابات الإجرامية المتمردة والتي تسعى إلى نشر التمرد والإرهاب وإثارة الفوضى والعنف وتأجيج مشاعر المواطنين عبر التعبئة الخاطئة، أن تعي الدرس الديمقراطي جيدا والتعاطي من خلال احترام منطق إرادة الشعب وخياراته السلمية التي يجسدها عبر صناديق الاقتراع فقط،وتحصين البلد من كافة صنوف المخاطر المحدقة والمؤامرات الهادفة إلى المساس بوحدته وأمنه واستقراره وسلمه الاجتماعي وتجربته الديمقراطية الرائدة، وتأكيد مساندة اليمنيين لسلطات الدولة وشرعيتها الدستورية والحفاظ على

النهج الديمقراطي ،ووقوفهم إلى جانب الأجهزة المعنية في جهودها من أجل فرض النظام والقانون..

٣- قيام المجتمع الدولي الحر(**دولا ومنظمات دولية وشعوب**) بفتح تحقيقات قضائية دولية لملاحقة المتهمين أعلاه عن جرائمهم التي ارتكبوها بحق أبناء الشعب اليمني كما فصلناها سلفا ،وتقديمهم للعدالة الدولية وضمان عدم إفلاتهم من العقاب وتعويض الضحايا اليمنيين ،وكذلك سن تشريع دولي ملزم يجرم المساس بوحدة اليمن وبنظامه الديمقراطي المنتخب القائم وبأي شكل من الأشكال، ومن ثم إدانة أياً من تلك الأعمال الداعية إليها دوليا ومحليا، وإدانة وتجريم أي دعوة انفصالية أو للتشطير أو لعودة الإمامة في اليمن من جديد،واعتبارها ضمن قوام جرائم الإرهاب الدولية ،وملاحقة مرتكبيها ودعاتها،مع إدانة وملاحقة شركائهم الممولين والمحرضين سواءً كانوا دولاً أو أفراد أو مؤسسات أهلية ،لكونهم جميعاً شركاء بتحمل المسئولية عنه شرعاً وقانوناً.

٤-توجه الدعم الدولي لإجراء الدراسات والأبحاث حول ضمان التنمية وحقوق الإنسان للجميع ، وتنفيذ برامج التوعية وتدريب المعنيين في مجال حقوق الإنسان ،ودعم إنشاء مركز معلوماتي معرفي لحقوق الإنسان في اليمن يعمل بشبكة ربط آلية بينه والجهات المعنية لتبادل المعلومات وتعزيز التعاون في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

٦- دعم مأسسة مكونات المجتمع المدني لتعزيز الشراكة مع الحكومة لتنمية حقوق الإنسان.

٧- تطوير آليات ودور منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية اليمنية في الرقابة على أداء الحكومة في هذا المجال .

رابطة المعونة لحقوق الإنسان والهجرة

العنوان: صنعاء - بيت بوس - شارع الخمسين - خلف محطة سد كمران تلفاكس: (٤٦٢٨٣٣) ص.ب (٣٥١٤١)

البريد الالكتروني: maonayemen@gmail.com
maonayemen@gmail.com
Moh__Alao@yahoo.com
info@maonah.org

إئتلاف مؤسسات المجتمع المدني اليمني «شركاء»

رابطة المعونة لحقوق الإنسان والهجرة